الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 20أوت1995 -سكيكدة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة :

أثر السياسة التقشفية على قدرة البنوك في منح الائتمان المصرفي في الجزائر

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد نقدي و بنكي

الطالبة :

❖ مريم رمضان

تحت إشراف :

❖ أحسن ركي

أعضاء اللجنة :

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
إيمان شريط	أستاذة محاضرة "ب"	رئيسا	جامعة 20اوت 1955 سكيكدة
أحسن ركي	أستاذ محاضر "ب"	مشرفا	جامعة 20اوت1955 سكيكدة
فتيحة بوشنقير	أستاذة مساعدة "أ"	ممتحنا	جامعة 20اوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية 2019/2018

إهداء

أهدي تخرجي و نجاحي :

الى روح "والدي" المرحوم الذي كان سندي في مشواري الدراسي، و سيبقى قدوتي في الحياة . رحمهه الله و أسكنه فسيح جناته.«إبراهيم»

الى من حفتني بتراتيل دعواتها الطاهرة و علمتني الصمود مهما تبدلت الظروف الى أغلى ما في الوجود "أمي " . « فوزية »

الى "أخواي "اللذان قاسموني أفراحي وأحزاني،خيباتي و نجاحاتي «سيف الدين و نوفل »

الى أختي التي أنجبتها الحياة رفيقتي دربي و توأم روحي .«يسرى »

الى رفيقتي التي تقاسمت معها مشاق الحياة الجامعية « نور الهدى »

شكر و تقدير

أحمد الله العالي القدير الذي أعانني ووفقني لإتمام هذا العمل المتواضع فله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه و عظيم سلطانه

لا يسعني في نهاية هذه العمل الا أن نتقدم بالشكر الجزيل الى الاستاذ "ركي أحسن " لتفضله بالإشراف على هذا البحث ، لما قدمه لي من ملاحظات قيمة و على سعة صبره .

كما أتقدم بخالص شكري الى الدكتور "بوالكور نورالدين " لما قدمه لي من توجيهات و نصائح هادفة .والى السيدة "لحرش نصيرة" المتخصصة في المجال المصرفي التي مدت لي يد المساعدة

لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر الى أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا البحث و تخصيصهم جزء من وقتهم الثمين لأجل تصويبه من الخلل

كما أشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد و لو بكلمة طيبة .

ملخص الدراسة

نركز إهتمامنا في هذه الدراسة بتحليل إحصائيات متعلقة بمؤشرات السياسة التقشفية، و أدوات السياسة النقدية و تحديد أثرها على منح الائتمان المصرفي خلال الفترة الزمنية (2010-2018).

بينت الدراسة انه خلال فترة تطبيق السياسة التقشفية اعتمدت الدولة على تغليب الجباية العادية مقارنة بالجباية البترولية قصد تحسين التحصيل الضريبي ، إضافة إلى الاعتماد على أدوات السياسة النقدية التقليدية (معدل إعادة الخصم ، معدل الاحتياطي القانوني ، عمليات السوق المفتوحة)، و أدوات حديثة (القرض ألسندي للنمو الاقتصادي ، التمويل غير التقليدي) من أجل توفير السيولة اللازمة للبنوك التجارية لمنح الائتمان خاصة الموجه إلى القطاع الخاص و القروض الاستثمارية من أجل توفير مشاريع منتجة ذات إيرادات مالية تساهم في النمو الاقتصادي الوطني .

الكلمات المفتاحية : السياسة التقشفية –الائتمان المصرفي –تمويل غير تقليدي –القرض ألسندي للنمو الاقتصادي

Résumé de recherche

Notre études se concentre sur l'analyse des statistiques liées aux critères de la politique d'austérité ¸et les différents instruments de la politique monétaire et la détermination de leur impact sur l'octroi de crédit bancaires au cours de la période «2010-2018».

L'études a montré que pondant la période de mise en œuvre de la politique d'austérité l'état avait privilégié la perception régulière des taxes par rapport a la collecte du pétrole afin d'améliorer la perception des impôts ¸ outre le recours aux instruments traditionnels de la politique monétaire (taux d'actualisation ¸ taux de réserve légal opération d'open Market) et aux instruments moderne (prêt consortial pour la croissance économique ¸ financement non traditionnels) ¸ les liquidités sont fournies aux banque commercial en vue de l'octroi de crédits au secteur privé prêt d'investissement pour fournir projets productifs des revenus financiers qui contribuent a la croissance économique nationale .

Mots clés: les crédits bancaires – austérité – financement non traditionnels– prêt consortial pour la croissance économique

قائمة المحتويات

إهداء	
شكر و تقدير	
ملخص الدراسة	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الرموز	
مقدمة	أ–ت
الفصل الأول: الإطار النظري و ألمفاهيمي للائتمان المصرفي و السياسة التقشفية	
تمهيد	6
المبحث الأول: عموميات حول الائتمان المصرفي و السياسة التقشفية	7
المطلب الأول: ماهية الائتمان المصرفي	7
الفرع الأول: تعريف الائتمان المصرفي	7
الفرع الثاني: أهمية الائتمان المصرفي	8
الفرع الثالث: أنواع الائتمان المصرفي	8
المطلب الثاني: مفاهيم حول السياسة الائتمانية	11
الفرع الأول: تعريف السياسة الائتمانية	11
الفرع الثاني : المبادئ الأساسية لمنح اللإئتمان المصرفي	12
الفرع الثالث: الشروط الواجب توافرها في السياسة الائتمانية الجيدة	13
المطلب الثالث: تطبيق السياسة التقشفية	13
الفرع الأول : تعريف مصطلح التقشف	13
الفرع الثاني: كيفية إقرار سياسة التقشف	14
المبحث الثاني: العوامل المحددة لمنح الائتمان المصرفي و السياسة التقشفية	15
المطلب الأول: العوامل المؤثرة على تقديم الائتمان المصرفي	15
المطلب الثاني: محددات السياسة التقشفية	16
المطلب الثالث: علاقة التمويل المصرفي و السياسة التقشفية	17
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	18
المطلب الأول: دراسات سابقة عربية	18
الفرع الأول: سياسة التقشف تجربة مصر، اليونان و سبل تطبيقها في العراق	18

قائمة المحتويات

الفرع الثاني: العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية	18
الفرع الثالث: التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض	20
المطلب الثاني: دراسات سابقة أجنبية	21
الفرع الأول: هل تستطيع السياسات التقشفية معالجو الأزمة الأوروبية للمديونية العامة ؟	21
الفرع الثاني: السياسة التقشفية و الدين العمومي	22
المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية	22
خلاصة الفصل	23
الفصل الثاني: تحليل تطور مؤشرات السياسة التقشفية و المتغيرات المؤثرة على الائتمان المصرفي في الجزائر خلال الفترة "2010-2018"	
تمهيد	25
المبحث الأول: تطور مؤشرات السياسة التقشفية	26
المطلب الأول: تطور الإنفاق الحكومي	26
الفرع الأول: مرحلة الإنعاش الاقتصادي من 2010-2014	26
الفرع الثاني: مرحلة التقشف من 2015-2018	27
المطلب الثاني: تطور الإيرادات الضريبية	29
الفرع الأول: مرحلة الإنعاش الاقتصادي من 2010-2014	29
الفرع الثاني: مرحلة التقشف من 2015-2018	31
المطلب الثالث: تطور تغطية الإيرادات الضريبية للنفقات العامة	32
الفرع الأول: مرحلة الإنعاش الاقتصادي من 2010-2014	32
الفرع الثاني: مرحلة التقشف من 2015-2018	33
المبحث الثاني : تحليل تطور أدوات السياسة النقدية و القروض المقدمة للاقتصاد خلال الفترة 2010-2017	35
المطلب الأول: تطور أدوات السياسة النقدية خلال الفترة "2010-2018"	35
الفرع الأول: معدل إعادة الخصم	35
الفرع الثاني: معدل الاحتياطي القانوني	36
الفرع الثالث: عمليات السوق المفتوحة	37
المطلب الثاني: القرض ألسندي للنمو الاقتصادي	38
المطلب الثالث: التمويل غير التقليدي في الجزائر " طبع النقود "	38
الفرع الأول: الظروف الاقتصادية لتطبيق التمويل غير التقليدي في الجزائر	39

قائمة المحتويات

الفرع الثاني: تطبيق التمويل غير التقليدي في الجزائر	39
المطلب الرابع : تحليل تطور القروض المقدمة للاقتصاد خلال الفترة "2010-2017"	40
الفرع الأول: هيكل توزيع القروض حسب مدة الاستحقاق خلال الفترة 2010-2017	40
الفرع الثاني: هيكل توزيع القروض حسب القطاعات خلال الفترة 2010-2017	42
الفرع الثالث: دراسة القروض الاستهلاكية و القروض الموجهة للاستثمار	44
خلاصة الفصل	45
خاتمة	47-49
قائمة المراجع	51-53

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تطور النفقات العامة خلال مرحلة الإنعاش الاقتصادي "2010-2014"	26
2	تطور النفقات العامة خلال مرحلة التقشف "2015-2018"	28
3	تطور الإيرادات الضريبية خلال فترة الإنعاش الاقتصادي "2010-2014"	29-30
4	تطور الإيرادات الضريبية خلال فترة التقشف "2015-2018"	31
5	تطور نسبة تغطية الإيرادات الضريبية للنفقات العامة خلال الفترة "2010-2014"	32
6	تطور نسبة تغطية الإيرادات الضريبية للنفقات العامة خلال الفترة "2015-2018"	33
7	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة "2010-2018"	35
8	تطور معدل الاحتياطي القانوني خلال الفترة "2010-2018"	36
9	تطور القروض الممنوحة حسب مدة الاستحقاق خلال الفترة "2010-2017"	40
10	تطور القروض الممنوحة حسب القطاعات خلال الفترة "2010-2017"	42

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تطور النفقات العامة خلال مرحلة الإنعاش الاقتصادي "2010-2014"	27
2	تطور النفقات العامة خلال مرحلة التقشف "2015-2018"	29
3	تطور الإيرادات الضريبية خلال فترة الإنعاش الاقتصادي "2010-2014"	30
4	تطور الإيرادات الضريبية خلال فترة التقشف "2015-2018"	32
5	تطور نسبة تغطية الإيرادات الضريبية للنفقات العامة خلال الفترة "2010-2014"	33
6	تطور نسبة تغطية الإيرادات الضريبية للنفقات العامة خلال الفترة "2015-2018"	34
7	تطور معدل الاحتياطي القانوني خلال الفترة "2010-2018"	37
8	تطور القروض الممنوحة حسب مدة الاستحقاق خلال الفترة "2010-2017"	41
9	تطور القروض الممنوحة حسب القطاعات خلال الفترة "2010-2017"	43

قائمة الرموز

الرمز	المعنى
م.أ.ق	معدل الاحتياطي القانوني
ق.ق.أ	قروض قصيرة الأجل
ق.م.أ	قروض متوسطة الأجل
ق.ط.أ	قروض طويلة الأجل

مقدمة

مقدمة

يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في تنمية الاقتصاد الوطني و توجيه النشاط الاقتصادي نحو المشاريع الاستثمارية ، كما تعتبر البنوك المكونة لهذا القطاع من أهم المؤسسات المالية نظرا للدعم الذي تقدمه للاقتصاد بمختلف مؤسساته و قطاعاته .

و يتجلى دور البنوك في قطاع الأعمال بوضوح من خلال ما تقدمه من خدمات مصرفية متعددة و متنوعة تساعد كثيرا في تنشيط العمليات الاقتصادية و المالية و التجارية. غير أن الدور الحقيقي للبنوك التجارية يقاس بمدى أدائها لوظيفتها الرئيسية المتمثلة في الوساطة المالية ، أي قبول الودائع و استخدامها في خلق مجموعة من الاستثمارات غاية في الأهمية للاقتصاد و التي يبرز منها الائتمان المصرفي الذي يتحدد في إطار السياسة الائتمانية للبنك . يعتبر الائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الأهمية، حيث أن العائد المتولد عنه يمثل المحور الرئيسي لإيرادات أي مصرف مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيراد الأخرى، وبدونه يفقد المصرف وظيفته الرئيسية كوسيط مالي في الاقتصاد .

عرف الاقتصاد الجزائري مشاكل كبيرة منذ الأزمة البترولية لسنة 2014 حيث بدأت تظهر بوادر تعرض البنوك لمشاكل في السيولة النقدية في البنوك ، و تسجيل مستويات منخفضة لمتوسط سعر البترول الجزائري أدى للبحث عن وسائل تساعد في تجنب الأزمة الاقتصادية الريعية ، فزادت الحاجة لوجود سياسات تقشفية تعتمد على مجموعة إجراءات تتميز بدرجة عالية من المهارات و الكفاءات تهدف إلى التحكم في منح الائتمان المصرفي من خلال ترشيد السيولة النقدية بعد العجز الذي عرفته الموازنة العامة .

على ضوء ما سبق جاءت دراستنا هذه لتبين مدى تأثير السياسة التقشفية على منح الائتمان المصرفي في البنوك الجزائرية، و بذلك يمكن صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير السياسة التقشفية على قدرة البنوك في منح الائتمان المصرفي في الجزائر ؟

و يندرج تحت هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أنواع القروض المصرفية التي تأثرت بتطبيق السياسة التقشفية في الجزائر ؟
- ما هي أهم العناصر التي تركز عليها السياسة التقشفية من أجل التحكم في منح الائتمان المصرفي؟
- على ماذا اعتمدت البنوك في توفير السيولة الكافية لمنح الائتمان المصرفي خلال فترة تطبيق السياسة التقشفية ؟

و للإجابة على إشكالية البحث إعتمدنا على جملة من الفرضيات التي نحاول إثبات مدى صحتها

- من أكثر القروض التي تأثرت بتطبيق السياسة التقشفية هي القروض الموجهة للقطاع الخاص.
- تركز السياسة التقشفية على ترشيد منح الائتمان المصرفي و توجيهه إلى قطاعات إستثمارية .
- تعتمد البنوك خلال فترة التقشف على خلق الودائع من أجل ضخ سيولة كافية لمنح الائتمان المصرفي.

✓ **مبررات اختيار الموضع :**

- قلة الأبحاث التي خصت بدراسة هذا الموضوع .
- ميول ذاتي للمجال النقدي و الميدان المصرفي .
- ضبط المفاهيم المتعلقة بالسياسة التقشفية و الائتمان المصرفي ، بإعطاء صوره واضحة مع إبراز العلاقة التي تربطهما .
- إثراء مجال البحث العلمي و المكتبة بموضوع حديث الدراسة .

✓ **أهداف الدراسة :**

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نخص ذكرا :

- التعرف على مفهوم السياسة التقشفية و الائتمان المصرفي .
- تحليل تطور الائتمان المصرفي خلال فترة تطبيق السياسة التقشفية في الجزائر .
- البحث عن مصادر غير تقليدية لتوفير السيولة للبنوك خلال فترة التقشف .

✓ **أهمية الدراسة :**

تأتي أهمية الدراسة من كونها تعالج موضوعا دو أهمية كبيرة في الاقتصاد نظرا للمكانة التي يحتلها الائتمان المصرفي و علاقته بالوضع السائد في الجزائر خلال الفترة "2010-2018"، و هذا من خلال تحديد مفاهيم متغيرات الدراسة و تحديد أثر السياسة التقشفية على منح الائتمان المصرفي في الجزائر خلال الفترة "2010-2018".

✓ **حدود الدراسة :**

- الحدود المكانية: تتناول الدراسة إحصائيات لمؤشرات و متغيرات على مستوى البنوك الجزائرية.
- الحدود الزمنية: اعتمدنا في البحث على دراسة تحليلية خلال الفترة "2010-2018".

✓ منهج الدراسة :

نظرا لطبيعة الدراسة يقتضي منا أن نعتمد على منهج وصفي تحليلي و ذلك من خلال استخدامه في كافة أجزاء البحث من خلال جمع الإحصائيات الخاصة بموضوع الدراسة وتحليلها حسب واقع اقتصاد الجزائر .

✓ صعوبات الدراسة :

- حداثة الموضوع و بالتالي صعوبة إيجاد دراسات متعلقة به على مستوى الجزائر.
- قلة توفر المراجع الخاصة بالسياسة التقشفية .
- صعوبة إيجاد الإحصائيات المتعلقة بالموضوع خلال الفترة "2015-2018"

✓ هيكل الدراسة :

لانجاز هذا البحث قمنا بتقسيمه إلى فصلين الأول النظري و الثاني تطبيقي ، و جاءت تقسيمات هذه الفصول على النحو التالي :

- **الفصل الأول:** خصصناه لمفاهيم حول الائتمان المصرفي و السياسات التقشفية إضافة إلى الدراسات السابقة التي لها علاقة مباشرة مع موضوع الدراسة، حيث قسم بدوره إلى 3 مباحث:
  1. المبحث الأول: المفاهيم النظرية للائتمان المصرفي و السياسة التقشفية
  2. المبحث الثاني: العوامل المحددة للائتمان المصرفي و السياسة التقشفية
  3. المبحث الثالث: الدراسات السابقة
- **الفصل الثاني :** خصصناه لتحليل تطور مؤشرات السياسة التقشفية ، أدوات السياسة النقدية و تأثيرها على تطور القروض الموجهة للاقتصاد خلال الفترة "2010-2018" ، حيث قسم هذا الفصل إلى :
  1. المبحث الأول: تطور مؤشرات السياسة التقشفية خلال الفترة "2010-2018"
  2. المبحث الثاني: تطور أدوات السياسة النقدية و القروض الموجهة للاقتصاد خلال الفترة "2010-2018".

الفصل الأول

تمهيد

يعتبر الائتمان المصرفي نشاطا مصرفيا غاية في الأهمية سواء بالنسبة للإدارة البنوك و المؤسسات الوسيطة الأخرى، و لذلك فهو يعتبر من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية.

و نظرا من أن ظاهرة الأزمات المالية تعود بآثار سلبية و خطيرة على الدول المتعرضة لها ، استدعى منها وضع قيود على النشاط الائتماني للبنوك التجارية ،و انتهاج سياسات عامة تعتمد على مجموعة من الإجراءات التي تتميز بدرجة عالية من المهارات و الكفاءات ، تتصف بأنها إجراءات تقشفية تهدف إلى خفض العجز بالموازنة العامة .

سنتطرق في الفصل الأول إلى:

- **المبحث الأول:** المفاهيم النظرية للائتمان المصرفي و السياسة التقشفية
- **المبحث الثاني:** العوامل المحددة للائتمان المصرفي و السياسة التقشفية
- **المبحث الثالث:** الدراسات السابقة

المبحث الأول : عموميات حول الائتمان المصرفي و السياسة التقشفية

نستعرض في أول مبحث من هذا الفصل مفاهيم عمومية حول الائتمان و السياسة الائتمانية نظرا للأهمية مكانتهما في المصارف التجارية إضافة إلى ماهية السياسة التقشفية التي اتخذتها الكثير من الحكومات.

المطلب الأول : ماهية الائتمان المصرفي

❖ الفرع الأول : تعريف الائتمان المصرفي

وردت في الائتمان عدة تعريفات فقد عرفه Thomasهكذا : " الدين و الائتمان هما الشيء نفسه ،فالدين التزام بالدفع في المستقبل ، و الائتمان هو المطالبة باستلام الدفعات في المستقبل و حجم الديون تساوي حجم الائتمان " كما عرفه Pulsinelli and Miller على انه " عبارة عن القوة الشرائية المقرضة أو التي تصبح متاحة للمقترضين حيث أن أسواق الائتمان تجعل من الممكن لهؤلاء الأفراد غير القادرين حاليا الانتظار من اجل الحصول على السلع التي يرغبون في شرائها ولابد لهذا العمل من سعر أو تكلفة ألا و هي سعر الفائدة .

و اعتبره Vaish " القوة الشرائية غير المستهلكة من الدخل ،ولكنها خلقت بواسطة المؤسسات المالية (البنوك) من دخل المودعين غير المستغل و المودع في البنوك " و عرفه (عوض الله) " بأنه عملية مبادلة قيمة حاضرة مقابل وعد بقيمة أجلة مساوية لها ، غالبا ما تكون هده القيمة نقودا ، و هنالك طرفان في عملية الائتمان ،الأول هو مانح الائتمان و يسمى بالدائن أو المقرض ، والثاني هو متلقي الائتمان و يسمى بالمدين أو المقترض و يضاف إلى قيمة الائتمان مبلغ أخر يسمى الفائدة تدفع للدائن مستقبلا نظير تخليه عن القيمة الحاضرة ". [1]

ويعرّف الائتمان بأنه: " الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكّن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد "[2].

يقصد بمصطلح الائتمان في الاقتصاد الحديث أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، ويؤكد هذا التعريف على عامل الوقت كأهم خواص الائتمان، كما يعتبر هذا الأخير كصيغة تمويلية استثمارية تعتمدها البنوك بجميع أنواعها.[3]

---

[1] : خالد أمين عبد الله و إسماعيل إبراهيم الطراد،" **إدارة العمليات المصرفية المحلية و الدولية** " ،دار وائل للنشر ،الأردن ، الطبعة الأولى ،2006 ، ص 167

[2] : عبد العزيز الدغيم ، " **التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري** " ، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية ، جامعة تشرين ، سوريا ، المجلد 28، العدد 3، 2006 ، ص 419.

[3] : رحيم حسين و سليم محمود ، " **استخدام الأساليب الكمية في ترشيد و اتخاذ قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية** "، الملتقى الوطني السادس حول الأساليب الكمية و دورها في اتخاذ القرارات الإدارية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سكيكدة ، يومي 23- 24 نوفمبر 2008، ص3 .

❖ **الفرع الثاني** :أهمية الائتمان المصرفي

تبدو أهمية الائتمان في عدة أمور هي [1]:

1. يساعد الائتمان في استحداث قدر من وسائل الدفع يتناسب حجما نوعا مع متطلبات الحياة الاقتصادية للمجتمع، و يسمح كذلك بالاستغناء عن النقود في كثير من المعاملات ، فيمكن عن طريقه أن يتم التعامل بين الأفراد دون حاجة لاستعمال النقود و الاكتفاء بتداول أوامر تسديد الديون بين بعضهم البعض بدلا من تداول النقود و تؤكد الإحصائيات في الدول المتقدمة على صحة هدا القول : ففي الولايات المتحدة الأمريكية يتم حوالي 90% من قيمة المدفوعات في الاقتصاد القومي بواسطة النقود الكتابية في شكل شيكات،وتبلغ هده النسبة 80% في انجلترا و 50% في فرنسا . وقد زادت نسبة تداول أوامر تسديد الديون كذلك في الدول النامية،مع قدر من الحذر و الحيطة،على نحو ما سلف ذكره ؛
2. يلعب الائتمان دورا كبيرا في زيادة درجة كفاءة عملية تخصيص الموارد الاقتصادية في المجتمع،و ذلك على مستوى الاستهلاك و الإنتاج.

بطبيعة الحال فان المشروعات كبيرة الحجم تكون اقدر في الحصول على القروض نظرا لمركزها المالي القوي و سمعتها المالية الموثوق فيها، و من ثم فالائتمان يسهم في تركيز الأموال الإنتاجية لدى بعض المشروعات الكبيرة و الائتمان لا يفيد المنتج وحده بل و المدخر كذلك الذي يمتلك أموالا و لا يستطيع أو لا يعرف كيف يقوم بتوظيفها أو استغلالها عل النحو الأمثل . فعن طريق المؤسسات المالية المختلفة يمكن التوسط بين عارضي الأموال (المدخرين) و طالبيها (المستثمرين) تحقيقا لفائدة الطرفين و تقليلا للمخاطر.

خلاصة القول إن الاستغلال الأمثل للائتمان يمكن من وضع الموارد الاقتصادية للمجتمع في أيدي أكفأ المنتجين و أقدرهم على استغلالها في عملية الإنتاج؛

3. يقوم الائتمان بتحديد مستوى الدخل القومي النقدي،فهناك علاقة طردية بين مستوى الدخل و معدل خلق الائتمان،فينخفض مستوى الدخل مع انخفاض معدل الائتمان و منح القروض بينما يرتفع مستوى الدخل مع ارتفاع معدل الائتمان و منح القروض .

❖ **الفرع الثالث** : أنواع الائتمان المصرفي

يمكن تقسيم الائتمان إلى العديد من الأنواع، و التي تتناسب مع الهدف الذي يراد الوصول إليه من خلال ذلك و أهم هذه الأنواع تتمثل في:

1. أنواع الائتمان حسب **الغرض من الائتمان** و هي: [2]

– **الائتمان التجاري** : و هو الائتمان الذي يمنح لتمويل ممارسة النشاطات التجارية،أي الائتمان الذي تمنحه المشاريع الإنتاجية الصناعية،أو الزراعية،لتجارة الجملة،و الائتمان الذي يمنحه تجار الجملة لتجار المفرد،وتجار المفرد إلى المستهلكين،كما انه يتضمن الائتمان الذي تمنحه المصارف التجارية حيث يرتبط معظمه بالنشاطات

[1] : سوزي عدلي ناشر ، "**مقدمة في الاقتصاد النقدي و المصرفي** "، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ، د ط ، 2007 ، ص 170–172.

[2] : : فليح حسن خلف ، " **النقود و البنوك** " عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع ، الأردن ، دط ، 2006 ، ص 268–269.

التجارية،و هو أهم أنواع الائتمان في الدول الرأسمالية لأنه الإدارة التي تمكن اقتصاديات هذه الدول من تصريف إنتاجها حتى يوفر حافزا لمشروعاتها على الاستمرار في الإنتاج، و إجراء التوسع فيه؛

– **الائتمان الاستهلاكي** : و هو الذي يساعد على توفير التمويل للأفراد من اجل حصولهم على السلع و الخدمات لغرض استخدامها في استعمالاتهم الشخصية الاستهلاكية،و هو الائتمان الذي يمنحه تجار المفرد إلى المستهلكين و كذلك المصارف و بالذات التجارية إلى الأفراد لأغراض استخدامه في اقتناء السلع الاستهلاكية،و هذا النوع من الائتمان ازداد بدرجة واضحة في الدول المتقدمة بالذات، بسبب تنامي الاستهلاك المرتبط بزيادة الدخول في هذه الدول،وزيادة القدرة على إنتاج السلع الاستهلاكية؛

– **الائتمان الاستثماري** : و هو نوع من الائتمان الذي يرتبط بتوفير التمويل لإقامة المشروعات الإنتاجية الجديدة،أو توسيع المشروعات القائمة،أو إحلال معدات رأسمالية محل المعدات الرأسمالية التي تتعرض للاندثار نتيجة التقدم الفني،أو الزمني،أو نتيجة الاستخدام، و يعتبر هذا النوع من الائتمان مهما جدا للدول النامية التي تفقر للقدر الكافي من الطاقات الإنتاجية التي تمثلها المشروعات الإنتاجية بسبب انخفاض عدد هذه المشروعات

وانخفاض حجومها، و ضعف درجة تنوعها ، وهو الائتمان الذي يرتبط بالأجل المتوسط و الطويل في الغالب إرتباطا بطبيعة الاستثمار الذي يتجه هذا النوع من الائتمان نحو تمويله ، وبهذا فانه يختلف عن الائتمان التجاري و الاستهلاكي نظرا لطبيعتهما ذات الأجل القصير في الغالب ؛

– **ائتمان المضاربة** :و هو نوع من الائتمان الذي يتم استخدامه من اجل تمويل عملية بيع و شراء الموجودات سواء غير المنقولة منها كالعقارات أو المنقولة كالسيارات،أو الأسهم و السندات و الأوراق المالية الأخرى الذي يتسع التعامل بها ،و توفير التمويل للمضاربة بها عن طريق بيعها و شرائها،و الحصول على الفرق بين سعر الشراء و سعر البيع،و بالذات في الأسواق المالية و النقدية التي تورطت بدرجة كبيرة ،و اعتمادا على الائتمان الذي يتم توفيره للقيام بدلك و هو ائتمان طبيعته قصير الأجل في الغالب .

2. الائتمان حسب **الفترة الزمنية للائتمان** و يتضمن :[1]

– **الائتمان قصير الأجل** : و الذي تكون مدته عادة سنة فأقل، و ستخدم في الغالب لتمويل العمليات التجارية و توفير التمويل التشغيلي للمشروعات الإنتاجية،أي لدفع الأجور و المواد الخام،و كذلك يشمل الائتمان الاستهلاكي و ائتمان المضاربة و ما إلى ذلك، و التي تكون الفترة المطلوبة لاستخدام مثل هدا النوع من الائتمان قصير الأجل ؛

[1] : Soraya Bouaiche ,Chahinez Merabti ," **la gestion des risques du crédit bancaire en Algérie** ", mémoire en venu de l'obtention du diplôme de master , option monnaie banque et environnement international, science économique , université Abderrahmane mira , Bejaia , 2012 – 2013 , page 7.

- **الائتمان متوسط الأجل:** و الذي تتراوح مدته بين سنة و خمسة سنوات،و يتم استخدامه عادة لاقتناء أصول يمكن تسديد هذا الائتمان من العائد أي الدخل الذي يتولد من هذه الأصول التي يتم استخدام الائتمان في اقتنائها؛
- **الائتمان طويل الأجل :** و الذي تكون مدته خمسة سنوات فأكثر،و يتم استخدام هذا الائتمان في الغالب لتمويل رؤوس أموال إنتاجية ثابتة،أي تمويل إقامة مشروعات إنتاجية،و توسيع ما هو قائم منها . و كذلك الائتمان طويل الأجل الذي يتم استخدامه في تمويل الحصول على بعض السلع الاستهلاكية المعمرة ؛
- **ائتمان مفتوح الأجل:** وهو الائتمان الذي يكون قابلا للتسديد متى أراد المقرض ذلك،و مثاله الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية حيث تمثل هذه الودائع ائتمان طلب بذمة البنوك و عليها تسديده متى أراد المودع ذلك،و بالقدر الذي يريده في حدود رصيد حسابه،كما أن ائتمان الطلب تمثله الحسابات الجارية المدينة (السحب على المكشوف) و الذي يمثل ائتمان طلب،أي أن المدين بإمكانه تسديد هذا الائتمان ارتباطا بوضعه و ظروف نشاطه،حيث أن هذا الائتمان لا تحدد له مدة معينة في الغالب و قد يتم تسديده للبنك مانح الائتمان هذا في يوم منحه و قد يكون في فترة قصيرة جدا .

3. الائتمان حسب **نوع المقرض مانح الائتمان** و ينقسم إلى:[1]

- **الائتمان المصرفي :** و هو الذي تمنحه المؤسسات المصرفية،و الذي يعتبر أهم أنواع الائتمان في الاقتصاد ارتباطا بقدرات هذه المؤسسات على منح مثل هذا الائتمان،و بالذات المصارف التجارية،التي تعتمد في منحها له على الموارد المتجمعة لديها من ودائع المتعاملين معها،و ما تستطيع توليده من ودائع مشتقة اعتمادا على الودائع الأصلية لديها،و الذي يوفر لها على قدرة منح الائتمان يفوق بعدة إضعاف الودائع الأصلية هذه ،و هو ما سيتم تناوله في المصارف التجارية،و هذا النوع من الائتمان يشكل الأساس الذي يتم الاستناد إليه و بالارتباط معه في منح أنواع الائتمان الأخرى،حيث أن الائتمان التجاري مثلا يتم التوسع فيه عندما يتم التوسع في الائتمان المصرفي الذي يتم منحه للتجار؛
- **الائتمان الذي تمنحه المؤسسات التمويلية الأخرى غير المصرفية :** و هذه المؤسسات تتعدد و تتنوع إلى حد كبير، وبالذات في الدول الرأسمالية المتقدمة، و بحيث تشمل بيوت المال و بيوت النقد و شركات التامين و غيرها . تكاد تقتصر هذه المؤسسات في الدول النامية على عدد محدود و غير متنوع منها مثل شركات التامين و بعض المؤسسات المالية الأخرى؛
- **الائتمان التجاري :** و هو الائتمان الذي يمنحه التجار إلى المتعاملين معهم،سواء الائتمان الذي يمنحه تجار الجملة إلى تجار المفرد،أو الذي يمنحه تجار المفرد إلى الأفراد المتعاملين معهم،أو الائتمان الذي تمنحه المشروعات الإنتاجية إلى تجار الجملة من اجل تصريف منتجات المشروعات هذه،و يكون حجم كبيرا في الدول الرأسمالية المتقدمة،و تعتمد عليه في تصريف سلع مشروعاتها،و يعتمد مدى منح هذا الائتمان على قدرة

---

[1] : حمزة محمود الزبيدي ،" **إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني** "، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ،الأردن ، الطبعة الأولى ، 2002 ، ص 95-96.

المؤسسات هذه على منح مثل هذا الائتمان من ناحية،و على مدى توفير المؤسسات التمويلية الائتمان للنشاطات التجارية من ناحية أخرى،و يضيق عادة نطاق الائتمان التجاري في الدول النامية بسبب ضعف قدرات القائمين بالنشاطات التجارية من ناحية،و لضعف و قلة المؤسسات التمويلية على منح الائتمان النقود للنشاطات التجارية هذه من ناحية أخرى؛

- **الائتمان الفردي :** و هو الائتمان الذي يمنحه الأفراد للآخرين،سواء الأفراد أو المشاريع أو المؤسسات أو الحكومة،و يضمن ذلك ودائع الأفراد لدى المصارف و التي تمثل مدخراتهم ائتمان فردي بذمة هذه المصارف،و بالذات التجارية،و التي توفر الأساس المهم لاستخداماتهم و ممارسة عملياتها و مشاطها .

المطلب الثاني : مفاهيم حول السياسة الائتمانية

❖ **الفرع الأول :** تعريف السياسة الائتمانية

تعرف السياسة الائتمانية للبنك بأنها مجموعة الأسس و المعايير و الشروط التي يتم مراعاتها في إطار السياسة الائتمانية العامة التي يحددها البنك المركزي، لإدارة محافظ الائتمان بهدف تحقيق النمو الاقتصادي المنشود و توفير عوائد مناسبة للمصارف بأقل تكاليف و أدنى مخاطر ممكنة.[1]

و للوصول إلى قرار ائتماني سليم يجب أن يكون داخل إطار و أهداف السياسة الائتمانية للمصرف،وهي تختلف بعض الشيء من مصرف إلى أخر تبعا للظروف الخاصة بكل مصرف،و التي من شأنها تحديد الخطوط العامة التي تحكم نشاط المصرف في مجالات منح التسهيلات الائتمانية بما يكفل سلامة توظيف و حسن استخدام أمواله بهدف تحقيق أفضل عائد .

و يلي مرحلة القرار الائتماني مرحلة تالية و هامة تتمثل في متابعة التسهيلات الائتمانية الممنوحة،ولها وسائلها و أساليبها الخاصة للمحافظة على أموال الموال المودعين،و ذلك بمتابعة حسن استخدام التسهيل الائتماني،سواء في الغرض الممنوح من اجله أو في مراحل الاستخدام و التنفيذ،لاتخاذ ما قد يلزم من احتياطات إذا ما طرأت تغيرات سلبية على أي عنصر من العناصر التي استند إليها المصرف في قرار منح الائتمان .

و يجب مراعاة أن التنافس بين المصارف التجارية يجب أن يكون على أساس تحسين مستوى الخدمة المصرفية و تنوعها،و ليس على أساس التهاون في الالتزام بالقواعد و الأصول المصرفية المستقرة و المتعارف عليها في مجال منح التسهيلات الائتمانية. [2]

---

[1] : محمد عبادي ،" **دراسة قياسية لمحددات السياسة الائتمانية للمصارف الجزائرية** " ،مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات ،جامعة ميلة ،المجلد 3 إلعدد 2 ،ديسمبر 2017 ،ص 239

[2] : صلاح الدين حسن السيسي ،" **قضايا مصرفية معاصرة** "،دار الفكر العربي ، مصر ،د ط ،2008 ،ص 20

❖ **الفرع الثاني** : المبادئ الأساسية لمنح الائتمان

ترتكز البنوك و المؤسسات المالية على ثلاث مبادئ رئيسية عند تكوين محافظ القروض و التسهيلات:

1. **السلامة (الأمان):** إذا كان الائتمان بمفهومه البسيط هو قيام البنك بوضع مجموعة من التسهيلات المالية و المصرفية تحت تصرف العميل،على أن يقوم بسدادها في وقت لاحق مقابل عائد معين يحصل عليه البنك،فان وجود عامل الوقت في المستقبل تنطوي على أخطار قد تعرض أموال البنك للضياع،أو تعرض العميل لظروف قد تضطره إلى عدم الوفاء بالقرض .

و لذلك فالبنوك تراعي قدر الإمكان عامل الأمان عند منح التسهيلات،و ذلك بتنوع محفظة القروض والتسهيلات لتشمل قطاعات و عملاء و عملات مختلفة بعيدا عن التركيز ، سواء كان هذا التركيز على نشاط معين أو عميل معين أو عملة أو بلد معين،و ذلك بتحديد الأخطار التي يتعرض لها النشاط و العمل على تجنب هذه الأخطار حتى يستطيع العميل مقابلة أصل الديون و تحمل أعباءها[1]؛

2. **السيولة** : يقصد بالسيولة إمكانية تحويل التسهيلات و القروض إلى نقدية عند الحاجة إلى ذلك،و تتفاوت سيولة محفظة القروض و التسهيلات بناء على طبيعة مدة هذه القروض،و قدرة نشاط العميل على توليد عوائد تستطيع تسديد هذه القروض سواء جميع الأصول المتداولة محل التمويل أو ناتج تشغيل أصوله الثابتة من نقدية تمكنه من السداد .

كما يقصد بالسيولة إمكانية قيام العميل بسداد القروض و التسهيلات في تاريخ استحقاقها و عند تكوين محفظة القروض و التسهيلات،فالبنك يجب أن يراعي مبدأ السيولة عن طريق توافر محفظة متعددة تواريخ الاستحقاق و تتمتع بعدد كبير من عملاء و أنشطة ذات جودة عالية قادرة على سداد التزاماتها في ميعادها المحدد؛

3. **الربحية:** أن التسهيلات الائتمانية و القروض أهم مصادر الإيرادات في البنوك،و لذلك يجب عند منح القروض تحديد العائد المناسب الذي يتقاضاه البنك مقابل منحه هذه القروض و التسهيلات.

والعائد من القروض يشتمل على عدة أجزاء،أولها هو تكلفة الحصول على الأموال ثم المصروفات الإدارية و العمومية للبنك ثم مقابل الخطر الذي تتعرض له هذه الأموال،بالإضافة إلى هامش ربح ضئيل.

من المعلوم انه كلما زاد الخطر عند دراسة منح القرض يزيد العائد،لذلك فهناك علاقة طردية بين عامل الأمان بمفهوم درجة الخطر و عامل الربحية في عملية المنح،أي علاقة طردية بين الخطر و الربحية كلما زاد الخطر كلما زادت الربحية عند دراسة منح الائتمان .[2]

---

[1] : عبد المطلب عبد الحميد ، " **الائتمان المصرفي و مخاطره منهج متكامل** " ، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ، مصر ، دط، 2010 ، ص 163

[2] : رابح شقال ، " **استخدام التحليل الائتماني في التقليل من مخاطر منح القروض في البنوك التجارية** " ، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، تخصص تأمينات و إدارة المخاطر ، جامعة بومرداس ، 2016-2017 ، ص 20.

كذلك فهناك علاقة عكسية بين السيولة و الربحية،فكلما انخفض معيار السيولة للائتمان كلما زاد العائد،و هذا يفسر ارتفاع عائد القروض طويلة الأجل عن القروض متوسطة الأجل و التسهيلات قصيرة الأجل. و بذلك نجد أن إدارة البنك تراعي العوامل الثلاثة السابقة عند تكوين محافظها الائتمانية و مراعاة عدم التعارض في كل من هذه العوامل.

الفرع الثالث : الشروط الواجب توافرها في السياسة الائتمانية الجيدة

في مايلي أهم هذه الشروط[1] :

1. أن تكون مكتوبة،حتى يسهل الالتزام بها،و الرقابة على تنفيذها؛
2. أن تعمل على جذب أكبر قدر من القروض،و من أنواع مختلفة من المقترضين؛
3. أن تضمن سلامة الأموال المستثمرة،و ذلك عن طريق الاختيار الجيد للعملاء؛
4. أن تعمل على تحقيق عائد مناسب يتلاءم مع المخاطر الناجمة عن عملية منح التسهيلات ؛
5. أن توفر السيولة للبنك التي تضمن قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين؛
6. أن تتأكد من كفاية التدفقات النقدية الواردة للمشروع (المستفيد) من هذه التسهيلات؛
7. أن يكون التعامل مع المقترض على أساس علاقة الشراكة بينه و بين المصرف،و أن لا يتعامل معه بأسلوب المتربص له،فينقض عليه عند عجزه عن الوفاء بالدين بالدعاوي و تصفية الرهانات؛
8. أن يعمل المصرف مع العميل المتعثر في السداد على أساس التعاون للخروج من الأزمة، فيقدم له المشورة و النصيحة حتى يتجاوز الأزمة.

المطلب الثالث : تطبيق السياسة التقشفية

❖ **الفرع الأول** : تعريف مصطلح التقشف

المعنى اللغوي للتقشف يشير إلى مدى صعوبة العيش وخشونته،و يكون ذلك بسبب عدم كفاية احتياجات الإنسان و متطلباته.أما في علم الاقتصاد التقشف هو السياسات التي تستهدف تخفيض حجم الإنفاق الحكومي أو رفع الضرائب بهدف خفض عجز الميزانيات العامة للحكومات، وتجنب تصاعد الديون الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وغالبا ما تلجأ الحكومات إلى السياسات التقشفية أثناء الكساد أو التراجع الحاد لمستويات النشاط الاقتصادي، أملا في أن تؤدي تلك السياسات إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية، أو من وجهة نظر أنصار سياسات التقشف الاقتصادي، إلى توسع مستوى النشاط وارتفاع معدلات النمو، في الوقت الذي يرى فيه مناهضو سياسات التقشف أنها على العكس من ذلك، دائما ما يصاحبها ارتفاع في معدلات البطالة وانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي.[2]

---

[1] : هشام جبر ، " **إدارة المصارف** " ، الشركة العربية المتحدة للتسويق ، مصر ، طبعة الثانية ، 2010 ، ص 223.

[2] : محمد إبراهيم السقا ، " **اقتصاديات التقشف** " ، الموقع الالكتروني https://www.alarabiya.net تاريخ الزيارة 2019/02/20 الساعة 20:53سا.

كما يعرف "التقشف " بمجموعة من السياسات التي تسعى إلى تخفيض العجز في الموازنات الحكومية من خلال تقليص الإنفاق العام أو جمع عائدات ضريبية أكثر أو مزيج من الأمرين.[1]

❖ **الفرع الثاني :** كيفية إقرار سياسة التقشف

يتم إقرار السياسة التقشفية بإتباع الخطوات التالية :[2]

1. قد تلجأ الحكومات لتطبيق عملية التقشف من خلال اتجاهها للتخفيف من الخدمات الاجتماعية و الصحية العامة التي تقدمها السلطات الرسمية و تكبدها مبالغ كبيرة،وتلك الخدمات غالبا ما يتم تقديمها لملايين المواطنين و هذا يعني أن أي توفير فيها سيوفر الكثير جدا من الموازنة العامة للبلاد؛
2. قد تلجأ الحكومات كذلك لتطبيق التقشف من خلال اتجاهها لتخفيف نفقات الوزارات لاسيما تلك التي توصف بالكماليات التي يمكن الاستغناء عنها ؛
3. قد تلجأ الحكومات في سبيل انتهاجها لعملية التقشف إلى إغلاق باب التوظيف في القطاع العام أو تقليصه إلى حدوده الدنيا،و ذلك لتخفيف الأعباء المالية التي تتكبدها الخزينة العامة للبلاد، و في مثل هذه الحالات تتجنب الحكومة المعنية تصحيح الأجور في القطاع العام كي لا تزيد من نفقاتها على هذا البند؛
4. من البنود التي تكلف الحكومات كثيرا و تلجأ لتحجيم الإنفاق فيها ضمن عملية التقشف،هي تلك المشروعات الخاصة بالبنية التحتية غير الضرورية و غير الملحة في البلاد ؛
5. و كل تلك الإجراءات السابق ذكرها في أحيان كثيرة ترتبط مع العمل على زيادة الإيرادات،من خلال فرض ضرائب جديدة تهدف إلى تعزيز الخزينة العامة،إضافة إلى ما تصفه الحكومات بـ "توسيع دائرة الاستثمارات" التي تساعد على زيادة الإنتاجية.

---

[1] : مارك بليث ، " **التقشف تاريخ فكرة خطرة** " ، ترجمة عبد الرحمن أياس ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت ، ط 434 ،2016 ، ص 15 .

[2] : زهرة خضير عباس العبيدي ، " **سياسة التقشف تجربة مصر و اليونان و سبل تطبيقها في العراق** " ، المجلة السياسية و الدولية ، الجامعة المستنصرية ، العراق ، العدد 33 ، 2016 ، ص 384.

المبحث الثاني: العوامل المحددة لمنح الائتمان المصرفي و السياسة التقشفية

تطرقنا في هذا المبحث إلى العوامل المؤثرة و محددات كل من منح الائتمان المصرفي و السياسة التقشفية إضافة إلى تحديد طبيعة العلاقة بينهما.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة على منح الائتمان المصرفي

تتأثر السياسة الائتمانية بعدة عوامل نذكر منها ما يلي:[1]

1. **حجم الودائع:** لا شك في أن حجم ودائع البنك يعتبر العامل الأساسي المؤثر على قدرة البنك على الإقراض،فكلما كان حجم الودائع اكبر كلما زادت قدرة البنك على تقديم قروض أكثر. فالبنك دائما يقرض من الودائع التي لديه،أما رأسمال البنك و احتياطاته فلها وظائف أخرى و لا تستخدم في عمليات الإقراض ألا في بداية عمل البنك؛
2. **الظروف الاقتصادية العامة :** تؤثر الظروف الاقتصادية على الأوضاع التجارية و الائتمانية،فإذا كانت البلاد تمر في حالة كساد اقتصادي فان البنك يتشدد في عملية منح الائتمان،بينما في أوقات الرواج قد يسود التفاؤل و بالتالي يلجأ البنك إلى التوسع في منح الائتمان؛
3. **معدل أسعار الفائدة على القروض و على الودائع:** كلما كان الفرق بين معدل أسعار الفائدة على القروض و معدل أسعار الفائدة على الودائع اكبر كلما كان باستطاعته البنك أن يحقق أرباحا أكثر؛
4. **أوجه التوظيف الأخرى :** إن معدلات الأرباح التي يحققها البنك من توظيف أمواله في شراء الأسهم و السندات،أو في خصم الكمبيالات،لها تأثير على مقدار ما يخصه البنك من أموال للاستثمار في القروض،فإذا كان الاستثمار في القروض يحقق معدلات اكبر من الأرباح فان البنك سيتجه بلا شك إلى زيادة حجم الاستثمار في القروض،مع الأخذ بعين الاعتبار الشروط و القيود و المعدلات التي يضعها البنك المركزي في هذا المجال؛
5. **النسب و المعدلات التي يقررها البنك المركزي:** إن معدلات الأرباح التي تحققها عملية الإقراض تغري إدارة البنك عادة على زيادة مستوى الإقراض لديها و التوسع في منح الائتمان،حتى لو كان ذلك على حساب متطلبات السيولة. و حيث إن من أهداف البنك المركزي في أي دولة المحافظة على الاستقرار الاقتصادي و النقدي في الدولة،فانه يقوم عادة بتنظيم كمية الائتمان و نوعيته ليتجاوب مع احتياجات التنمية الاقتصادية،بالإضافة إلى انه يقوم بمراقبة البنوك بما يكفل سلامة وضعها المالي و عدم تعرضها إلى الإفلاس .

[1] : محمد عبادي ، " **تقييم كفاءة البنوك التجارية الجزائرية في منح الائتمان دراسة تحليلية** " ، مجلة التواصل في الاقتصاد و الادارة و القانون ، جامعة عنابة ، العدد 43 ، سبتمبر 2014 ، ص 32 .

المطلب الثاني : محددات السياسة التقشفية

هناك عدة عوامل تساعد من نجاح عملية التقشف بكل جوانبها:

1. **دور الدولة** : يؤثر دور الدولة بشكل كبير في تحديد الحجم الأمثل لترشيد الإنفاق العام و هو ما سوف نراه في ظل الحارسة و المتدخلة و المنتجة

- الدولة الحارسة : كان يتم تحديد حجم امثل للإنفاق العام و ترشيده في ظل السياسة التقشفية يكون بأقل مبلغ ممكن حتى يتم ذلك تحقيق العبء المالي على الأفراد،حيث أن ترشيد الإنفاق يكون بان تحافظ الدولة على اكبر قدر ممكن من الموارد الاقتصادية بين أيدي الأفراد؛
- الدولة المتدخلة : أصبحت مسؤولة عن التوازن الاجتماعي و الاقتصادي و لقد اثر ذلك على النفقة العامة، حيث تنوعت النفقات العامة بتنوع الوظائف وازداد حجمها مما أدى إلى ترشيدها ؛
- الدولة المنتجة : ظهرت أفكار و مبادئ الاشتراكية حيث وجدت تطبيقا لها في إطار الدولة الاشتراكية التي تقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج،فأصبحت الدولة دورا كبيرا من وسائل الإنتاج،مما جعلها منتجة و تقوم بجزء كبير من الإنتاج الوطني،و أنتج هذا التغيير في دور الدولة أثرا سلبيا على المال العام و الإنفاق العام و الجزائر تعد من بين الدول التي أخذت بالنظام الاشتراكي و الذي اثر سلبيا على اقتصادها مما أدى بها إلى إعادة في ترشيد إنفاقها العام . [1]

2. **المقدرة المالية** : يظهر ذلك في السيولة المالية التي تحدد مبلغ الإعتمادات المالية الواجب تخصيصها مع مراعاة مبدأ ترشيد النفقات و هناك عدة عوامل تؤثر على القدرة المالية للدولة أين نجد :

- القدرة التكلفية : يقصد بها المقدرة التكلفية للاقتصاد القومي قدرة للاقتصاد أو الدخل على تحمل الأعباء الضريبية دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد أو المقدرة الإنتاجية القومية،إما المقدرة التكلفية تعني قدرة الأفراد على تحمل العبء الضريبي ؛
- المقدرة الإقتراضية : يعبر ذلك عن قدرة الدخل الوطني للاستجابة لمتطلبات الدولة الائتمانية أي قدرة الدولة على الاقتراض و الوصول إلى أعلى قدرة إقتراضية ممكنة[2]،وهذه المقدرة بصفة عامة تتوقف على عاملين هما:

---

[1] : نوال إبراهيمي ، حياة بويعيدي ، " **ترشيد الإنفاق العام في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة** " ، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، قانون الجماعات الإقليمية ، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية ، 2017–2018 ، ص 32.

[2] : محمد بن عزة ، " **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج لانضباط بالأهداف** " ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2009–2010 ، ص 25.

*:ترشيد الإنفاق العام : هو المصطلح الموازي للسياسة التقشفية و يعني حسن التصرف في الأموال و إنفاقها بعقلانية و حكمة .

- حجم الادخار الفردي يساعد على توفير الإيرادات المالية المطلوبة لتمويل الإنفاق العام؛
- رغبة الحكومة في جلب و جذب مدخرات الأفراد و المؤسسات نحو سنداتها الحكومية قد يصطدم بعائق عدم القدرة على منافسة القطاع الخاص في ذلك،و الذي ترتفع معدلات الفائدة على أصوله المالية مقارنة بتمثيلياته من السندات الحكومية،لذا وجب على الدولة مراعاة هذا الجانب قصد ضمان اكبر قدر من المدخرات سواء الفردية أو المؤسساتية لتمويل نفقاتها العامة و هذا يعبر عن ترشيد و ضبط النفقات .[1]

المطلب الثالث : علاقة التمويل المصرفي و السياسة التقشفية

إن الأوضاع الاقتصادية و السياسة المنتهجة من طرف الدولة قد تتسبب في التقلبات في عرض الائتمان المصرفي ، الأمر الذي يؤثر على بدوره في الأنشطة الحقيقية من خلال التغيرات في السلوك الاستثماري للمقترضين المعتمدين على المصارف .

ففي حالة السياسة التوسعية ترفع الاحتياطيات المصرفية و الودائع المصرفية ، و تزيد كمية القروض المصرفية المتاحة . و لأن العديد من المقترضين يعتمدون على القروض المصرفية لتمويل نشاطاتهم، فان هذه الزيادة في القروض ستتسبب في زيادة الإنفاق الاستثماري و ربما الاستهلاكي.ففي هذه الحالة تقوم البنوك بدور مهم حيث تستأثر بقدرتها على توليد الودائع من خلال تحويل الودائع التي بحوزتها إلى قروض للمستثمرين و المستهلكين[2].

أما في حالة السياسة التقشفية ، يقوم البنك المركزي و السلطات النقدية بإتباع سياسة تقييدية تقلص بها حجم الائتمان و التمويل الممنوح بهدف الوصول إلى أهداف اقتصادية خاصة الاستقرار النقدي،و عندما تقوم المؤسسات و المستهلكين بسداد ما عليهم من التزامات مالية –قروض – ممنوحة من البنوك و المؤسسات المالية،لتقوم بعد ذلك البنوك التجارية بإعادة شراء الأوراق التجارية من البنوك المركزية و هي بذلك ترجع قدرا من السيولة المالية – النقود القانونية – التي كانت قد استلمتها عند إعادة خصمها للأوراق التجارية التي كانت بحوزتها، الأمر الذي يعد تقليصا لحجم السيولة المتاحة لهذه البنوك و تقليصا لقدرتها على توليد الائتمان و تقليصا لحجم العرض النقدي و بالتالي انكماش الرصيد النقدي .[3]

---

[1] : محمد بن عزة ، **نفس المرجع السابق** ، ص 25.

[2] : مسلم عبد طالاس ،" **دور القطاع المصرفي في نقل السياسة النقدية في سوريا** " ، ملتقى القطاع المصرفي العربي ، جامعة المأمون الخاصة للعلوم التكنولوجيا ، القامشلي ، سوريا ، 2009 ، ص 5 .

[3]: سليم موساوي ، " **أثر التمويل عن طريق الائتمان المصرفي على الاستقرار النقدي في الجزائر** " ، مجلة معارف ، جامعة بويرة ، عدد 19 ، سبتمبر 2015 ، ص 308–309 .

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

تطرقنا في هذا المبحث إلى الدراسات السابقة التي قامت بمعالجة كل من المتغيرين السياسات التقشفية و الائتمان المصرفي، و المقارنة بينها و بين الدراسة الحالية.

المطلب الأول: دراسات سابقة عربية

يتضمن هذا المطلب عرضا للبحوث و الدراسات السابقة المعالجة في العالم العربي ،و التي تتناول المتغيرات التي لها صلة بالدراسة الحالية .

❖ **الفرع الأول** : سياسة التقشف تجربة مصر و اليونان و سبل تطبيقها في العراق

الدراسة عبارة عن مقال لزهرة خضر عباس العبيدي بعنوان " **سياسة التقشف تجربة مصر و اليونان و سبل تطبيقها في العراق** ،" تم نشر الدراسة في المجلة السياسية و الدولية ، الجامعة المستنصرية ، العراق ، العدد 33 ، 2016 ، تناولت إشكالية كيف يتم التغلب على عجز الموازنة عن طريق السياسات التقشفية ؟

اعتمدت الدراسة على فرضية أن العجز في الموازنة العامة للدولة أضحت سمة عامة من سمات الاقتصاديات المعاصرة،و ثم المفترض ألا تتعارض إجراءات و سياسات علاج العجز مع اعتبارات الدفع المستمر لعجلات التنمية ،من خلال تصميم تلك الإجراءات و السياسات على أساس ما تخلقه من أثار ايجابية تساعد في دعم الجهد التنموي، و زيادة معدلات التنمية إلى جانب القضاء على الآثار السلبية التي تسببها تفاقم العجز في الموازنة العامة الذي من شأنه أن يؤدي إلى خلق بيئة اقتصادية مساعدة للتنمية .

توصلت الباحثة إلى بعض الاستنتاجات أهمها :

1. تدابير التقشف تعتبر مزيجا من إجراءات تخفيض الإنفاق العام و زيادة الضرائب ، و التي يجب أن تأتي في إطارها سياسة التقشف المراد تطبيقها أو انتهاج تدابيرها و تخضع كل دولة لظروف سياسية اجتماعية مختلفة عن الأخرى .
2. إن على الرغم من تبني اليونان لمخطط التقشف ، إلا انه لم تتمكن من الوصول إلى تقليص العجز في الميزانية ، مما بعث الشك في أوساط المستثمرين و وكالات التصنيف الائتماني ، و أدى إلى حدوث ارتفاع أخر في علاوة التأمين ، و تخفيض التصنيف الائتماني لليونان ، و على اثر ذلك تخطت الديون اليونانية صنف الاستثمار إلى ديون مضاربة ، مما زاد في تعقيد مهمة البنك المركزي الأوروبي في مساعدة اليونان .

❖ **الفرع الثاني:** العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية

تتمثل الدراسة في رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير في المحاسبة،من إعداد الباحثة هديل أمين إبراهيم الشيخلي،تحت عنوان "**العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية**"،قدمت بجامعة الشرق الأوسط،كلية الأعمال سنة 2012 .

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العوامل الرئيسية لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية،و تحليل هذه العوامل،و تقييم أهميتها النسبية،و الوقوف على المعوقات و الصعوبات التي تؤثر في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي و العمل على زيادة ربحية البنوك التجارية الأردنية،من خلال تحسين كفاءة أداء البنوك هذه البنوك،و انخراطها بصورة نشطة في عملية التحديث لتطوير بيئة الخدمات المالية،و تحسين جودتها .

شملت الدراسة على بعض الأسئلة و المتمثلة فيما يلي :

1. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية و الوضع المالي للعميل ؟
2. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية و السمات الشخصية للعميل ؟
3. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار الائتمان المصرفي في البنوك الأردنية و نمط السياسة الائتمانية للبنك المقرض ؟

اعتمدت الباحثة على الفرضيات التالية :

1. لا توجد علاقة ذات إحصائية تبين قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية و الوضع المالي للعميل عند مستوى دلالة $\alpha < 0.05$ ؛
2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية و السمات الشخصية للعميل عند مستوى دلالة $\alpha < 0.05$ ؛
3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية و نمط السياسة الائتمانية للبنك المقرض عند مستوى دلالة $\alpha < 0.05$.

بعدما قامت الباحثة بالدراسة توصلت إلى النتائج التالي:

1. أن هناك دورا ذا أهمية لتلك العوامل في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية ؛
2. أن لكل من المتغيرات الثلاثة دورا هاما ذا دلالة إحصائية في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية ؛
3. توصلت الباحثة إلى ترتيب كل من المتغيرات الثلاثة في هذا المجال،إذ جاء المتغير الثالث " نمط السياسة الائتمانية للبنك " في المركز الأول،يليه في ذلك المتغير الأول و هو " المؤشرات المالية للعميل " في المركز الثاني،في حين جاء المتغير الثاني " السمات الشخصية للعميل " في المركز الثالث ؛
4. توجد علاقة قوية بين العوامل الثلاثة و قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية ؛
5. أظهرت نتائج اختيار الفرضية الرئيسية الأولى إن مديري و موظفي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية و العملاء طالبي الائتمان من تلك البنوك اتفقا فيما بينهما حول أهمية المؤشرات المالية للعميل،إذ تعتبر المؤشرات المالية للعميل من الناحية الائتمانية الضمان الذي يؤكد مقدرة العميل على الدفع في لأجل الطويل،و يعتبر البنك على هذا العامل في استرداد حقوقه .و تطلب على البنوك عادة مجموعة من الحسابات المالية لعدة سنوات سابقة،حتى يتمكن من خلالها تحليل مدى قدرة المنشأة على السداد في المستقبل،حيث تعتبر معرفة نسبتي " التداول

" و " السيولة" و هما من النسب التقليدية لقياس السيولة و معهما نسبة " صافي التدفق النقدي التشغيلي" المشتقة من قائمة التدفقات النقدية و التي تقيس مدى قدرة الشركة على توليد التدفقات النقدية من نشاطها التشغيلي من الاعتبارات الرئيسية التي يجب أن تأخذ بها إدارة البنك في الحسبان عند تقرير مدى أهمية الشركة للحصول على الائتمان المطلوب ؛

6. تختلف البنوك التجارية في درجة تحفظها لمنح القروض المصرفية و ذلك تبعا لتقديرها للمخاطر المحيطة لفرص تسديد تلك القروض من قبل العملاء الممنوحة لهم أو ما يسمى مستوى المخاطر المقبول،هذا و تلعب السياسة الائتمانية و الإستراتيجية التي يتبعها البنك في اتخاذ قرار الائتمان دورا هاما في استعداده لمنح ائتمان معين أو عدم منح هذا الائتمان .

❖ **الفرع الثالث:** التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض

الدراسة متمثلة في بحث مقدم لنيل درجة ماجستير في اختصاص المحاسبة،من إعداد الباحثة إيمان انجرو تحت عنوان " **التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض**"، قدمت بجامعة تشرين،كلية الاقتصاد،سوريا 2007.

تهدف الدراسة إلى شرح مفهوم الائتمان و أسسه و معاييره،و كذلك التعرف على العناصر الأساسية للتحليل الائتماني ،و تبيان أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الاقتراض في الكشف و التحقق من سلامة مركزه المالي و جدارته الائتمانية،و قدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب. و كذلك تهدف إلى إبراز أهمية متابعة الائتمان بعد منحه للتحقق من استمرار العميل في وضع يمكنه من تسديد الأقساط المستحقة.

تكمن مشكلة الدراسة في أنه يوجد قصور في التحليل الائتماني،و في الإجراءات و الدراسات التي تجريها المصارف المحلية و التي تسبق عملية منح الائتمان،لابد من التعرف على أوجه القصور التي تؤدي إلى ظهور مشكلة الديون و التسهيلات الائتمانية،و تقديم بعض المقترحات التي تسهم قدر الإمكان في تطوير عمليات الإقراض المصرفي بناءا على أسس سليمة .

بنيت الدراسة على الفرضيات التالية :

1. إن قرار الائتمان السليم يؤدي إلى تكوين محفظة قروض ذات جودة عالية ؛
2. إن عدم قيام المصارف بالتحليل الائتماني و الدراسات الكافية التي يجب أن تسبق عملية منح الائتمان يؤدي إلى تفاقم أزمة الديون و التسهيلات الائتمانية المتعثرة ؛
3. إن عدم الاعتماد على نموذج لتصنيف مخاطر الائتمان،و كذلك عدم وجود مراكز متخصصة لجمع البيانات عن الشركات و المنشات،يؤدي إلى التحيز الشخصي و الحكمية في قياس المخاطر الائتمانية ؛
4. إن متابعة الائتمان و تحليله بعد منحه،يؤدي إلى إعطاء تنبيه مبكر بدلائل الفشل، و بالتالي حماية المصرف من الخسائر الناجمة عن تعثر العملاء .

توصلت الباحثة إلى بعض النتائج و المتمثلة فيما يلي :

1. المصرف الصناعي هو المصرف المعني بدعم الصناعة المحلية و زيادة حجم الإقراض، و تقديم المزيد من التسهيلات إلا أن تطلعاته لا تتناسب البتة مع إمكانياته و صلاحياته أو رأسماله أو حتى حجم إبداعاته فهو يعاني من نقص الودائع؛
2. عدم اعتماد المصرف على نظام موضوعي وفعال لتصنيف مخاطر الائتمان بقصد تقليص الآثار الشخصية و الحكمية،و بهدف تحديد الفئة التي يقع ضمنها القرض و بالتالي مستوى المخاطر المصاحبة له؛
3. عدم طلب المصرف الصناعي من مقدمي طلبات الاقتراض إرفاقها بقوائم مالية خاضعة للتدقيق من قبل محاسبة قانوني و على مدار عدة فترات محاسبية ؛
4. يقوم المصرف فيما يخص متابعة القروض بكشوف ميدانية على المنشاة، و لكن لا يتم طلب أي بيانات و معلومات دورية عن العميل و ذلك على الرغم من أهميتها للتأكد من استمرار قدرة العميل على التسديد و التنبؤ بأي حالة تعثر قد يتعرض لها .

المطلب الثاني : دراسات سابقة أجنبية

يتضمن هذا المطلب عرضا للبحوث و الدراسات السابقة المعالجة في الدول الأجنبية، و التي تتناول المتغيرات التي لها صلة وثيقة بالدراسة الحالية.

❖ **الفرع الأول** : هل تستطيع السياسة التقشفية معالجة الأزمة الأوروبية للمديونية العامة ؟

الدراسة عبارة عن مذكرة تحت عنوان " **هل تستطيع السياسة التقشفية معالجة الأزمة الأوروبية للمديونية العامة ؟**"مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي للتسيير،من إعداد الطالبة " لورنت ووسن "بجامعة لوفان ، بلجيكا، سنة 2016.

تكمن مشكلة الدراسة في ما مدى قدرة السياسة التقشفية على حل الأزمة المالية التي سادت أوروبا ؟

حيث تهدف هذه المذكرة إلى ثلاث نقاط:

1. تحديد أهمية تأثير السياسة المالية التي وضعتها المؤسسات الأوروبية على الإنعاش الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي ؛
2. تحديد الاتجاه الايجابي و السلبي ، وكذلك شدة تأثير سياسة التقشف على في بلدان الاتحاد الأوروبي على المؤشرات الاقتصادية التالية : النمو الاقتصادي ، معدل البطالة ، نسبة الدين الحكومي من الناتج المحلي ؛
3. تحديد العوامل الداخلية و الخارجية للسياسة المالية التي يمكن أن تؤثر على نجاح أو فشل سياسة التقشف المعمول بها في بلدان الاتحاد الأوروبي.

توصلت الباحثة إلى بعض النتائج متمثلة فيما يلي :

1. وجود بعض العوامل التي تلعب دور هام في تأثير السياسة التقشفية على النمو الاقتصادي و مستوى المديونية العمومية ؛

2. وأن السياسة التقشفية ليست بعامل مهيمن في عملية التأثير على اقتصاديات الدول لمنطقة اليورو بين الأعوام 2008- 2014 ؛
3. تشير أهمية النماذج و الشروط الثابتة إلى وجود عوامل غير معروفة تلعب دورا حاسما في انتعاش الاقتصاد الأوروبي ، و بهذا لا يمكن التأكد من فعالية معالجة السياسة التقشفية لأزمة المديونية الأوروبية .

❖ **الفرع الثاني** : السياسات التقشفية و الدين العمومي

الدراسة هي ورقة بحثية لـ" مارك روبن كلود " تحت عنوان " **السياسة التقشفية و الدين العمومي** " ، بمعهد البحوث للاقتصاد المعاصر ،مونريال ، كندا ،2014. تكمن مشكلة الدراسة في التساؤل التالي : هل سيكون للسياسات التقشفية التي أوصت بها بعض الجهات المالية الدولية لإصلاح المالية العامة تأثير على مستوى المديونية العامة ؟ ، ما هو تأثير هذه السياسات على الدين العمومي ؟

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة قام الباحث بدراسة تحليلية للمتغير المستقل المتمثل في السياسات التقييدية و أثره على المتغير التابع و المتمثل في المديونية العامة .

توصل الباحث إلى بعض النتائج التي تعتبر إجابة على الإشكالية المطروحة ، هذه النتائج تتمثل في مايلي :

1. لا يوجد اتفاق و نتيجة مشتركة حول أثر السياسات التقشفية على المديونية العامة؛
2. القدرة على تسيير المديونية العامة تختلف من دولة إلى أخرى، كما هو الحال حول درجة تحقيق نتيجة ؛
3. بعد الأزمة المالية العالمية ، تطبيق السياسة التقشفية من أجل تسيير المديونية العامة لا تكون فعالة في بعض الاقتصاديات ، حيث أنه أثبت أن السياسات التقييدية ذات فعالية أكبر في البلدان الناشئة مقارنة بالبلدان المتقدمة ؛
4. تظهر نتائج تطبيق السياسة التقييدية على المدى الطويل ، على الأقل عشرة سنوات .

المطلب الثالث : المقارنة بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية

من خلال فحص الدراسات السابقة تم التوصل إلى وجود اختلاف بينها و بين الدراسة الحالية سواء من حيث المجال الزمني و الجغرافي، و طريقة الدراسة. كذلك نلاحظ أن لكل منها خصائص و نتائج معينة، كما أن كل دراسة تقوم بمعالجة السياسة التقشفية و الائتمان المصرفي من وجهة نظر معينة و علاقاتهما بمتغيرات اقتصادية مختلفة.

تختص الدراسة الحالية على أنها عبارة عن دراسة تحليلية على مستوى الجزائر خلال الفترة 2010-2018 تربط بين المتغيرات الأساسية و هي السياسة التقشفية و الائتمان المصرفي انطلاق من دراسة تطور الإنفاق الحكومي، الإيرادات الضريبية و أدوات السياسة النقدية خلال نفس الفترة ، لا يمكن لنتائج الدراسة أن تكون مؤكدة و دقيقة إلا بعد فترة زمنية طويلة .

خلاصة الفصل

تم التركيز في هذا الفصل على ماهية الائتمان المصرفي، بعرض كل من مفهومه و كذلك أهميته لما يلعبه من دور كبير نظرا لما يحققه من مزايا عديدة للمنشات المقترضة، إذ يتنوع هذا الائتمان تبعا لعدة معايير.

تتبع البنوك في منح الائتمان سياسة ائتمانية باعتبارها عملية وسيطية ، أنها ترتكز على عدة مبادئ كما أن من أجل ضمان نجاح تطبيقها يجب أن تتوفر على بعض الشروط . و نظرا بأن الدراسة تشمل متغير ثاني ألا و هو السياسة التقشفية لابد من التطرق إلى عموميات حول هاذه الأخيرة .

المبحث الثاني قد شمل العوامل التي تحدد متغيرات الدراسة و العلاقة التي تجمع بينهما ، أما المبحث الثالث تم التطرق فيه إلى مجموعة من الدراسات السابقة التي تشترك في متغيرات موضوع الدراسة و التطرق إلى النتائج التي توصلت إليها ، كل هذا من أجل تسهيل حل إشكالية الدراسة و التي سيتم معالجتها من خلال الفصل الثاني وبحيث يتم دراسة تطور مختلف المؤشرات الاقتصادي المتعلقة بموضوع الدراسة على مستوى الجزائر .

الفصل الثاني

تمهيد

تأثرت الجزائر خلال السنوات الأخيرة بالأزمات المالية التي تعرضت لها الأسواق الخارجية و لعل من أهمها تدهور أسعار البترول ، مما تسبب في انخفاض احتياطاتها هذا عائد لاعتمادها على اقتصاد الريع التابع لتقلبات أسعار النفط ، و بالتالي لجوء الدولة الجزائرية إلى تطبيق السياسة التقشفية و البحث عن مصادر بديلة للنهوض بالاقتصاد نحو التقدم أين نجد اعتمادها على الجباية العادية كمصدر تمويل إضافة إلى التمويل الداخلي غير تقليدي .

نشير أيضا إلى تأثير هذه السياسة المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية على تقديم القروض الموجهة للاقتصاد وفقا للسيولة المتوفرة خلال فترة الدراسة .

تطرقنا في هذا الفصل إلى:

- **المبحث الأول:** تطور مؤشرات السياسة التقشفية المطبقة خلال الفترة «2010-2018».
- **المبحث الثاني :** تحليل تطور أدوات السياسة النقدية و القروض الموجهة للاقتصاد خلال الفترة " 2010-2018".

المبحث الأول : تطور مؤشرات السياسة التقشفية

يغلب في الوقت الحاضر حدوث العجز في الموازنة العامة لكثير من الدول على غرار الجزائر، مما جعلها تهتم كثيرا في البحث عن الوسائل المالية الكفيلة لتمويل و سد هذا العجز، و يعد الإنفاق الحكومي و الإيرادات الضريبية من ابرز المسائل المرتبطة بالموازنة العامة و التي تكسب أهمية كبرى . في هذا السياق نستعرض في المبحث الأول تطور كل من الإنفاق الحكومي و الإيرادات الضريبية أما المطلب الثالث فيشمل تغطية الإيرادات الضريبية للنفقات العامة.

المطلب الأول: تطور الإنفاق الحكومي

يعد الإنفاق الحكومي أداة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة و الهيئات المتفرقة عنها لبلوغ أهدافها ، و الوسيلة التي تتيح للحكومة تنفيذ برامجها الاقتصادية ، حيث يعرف على أنه مبلغ من النقود التي تصدر عن السلطات العمومية بغرض تحقيق المنفعة العام .[1]

الفرع الأول : مرحلة الإنعاش الاقتصادي من 2010 إلى 2014

في هذه المرحلة عرفت الجزائر فائض في الميزانية العامة، نتيجة ارتفاع أسعار البترول خلال هذه الفترة.

الجدول (1): تطور النفقات العامة خلال مرحلة الإنعاش الاقتصادي(2010-2014) **الوحدة : مليار دج**

السنة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	إجمالي النفقات العامة
2010	2659	1807.8	4466.9
2011	3797.2	1934.5	5731.4
2012	4782.6	2275.5	7058.2
2013	4131.5	1892.6	6024.1
2014	4494.3	2501.4	6995.8

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر

يتبين لنا من **الجدول رقم (1)** ارتفاع وتيرة النفقات العامة للدولة من سنة إلى أخرى و بشكل كبير ،بلغت نسبة الزيادة من سنة 2010 إلى سنة 2014 (56.61%)، حيث قدرت النفقات العامة بـ 7058.2مليار دج سنة

[1] : نوال إبراهيمي ، حياة بويعيدي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 15

2012 و بـ 6995.8 مليار دج سنة 2014 و يعتبر هذين المبلغين للنفقات العامة للدولة الأكبر خلال مرحلة الإنعاش الاقتصادي. وبالتالي نلاحظ أن خلال هذه الفترة تميزت السياسة الانفاقية بنمو الإنفاق العام و ارتفاع معدلاته سواء تعلق الأمر بنفقات التسيير أو التجهيز ،و هو ما يمكن أن نطلق عليه بالسياسة الانفاقية التوسعية في الجزائر مما حقق التوازن في مختلف المجالات و عرفت الاستقرار في المجال المالي و الاقتصادي .

يمكن رد أهم سبب مالي أدى إلى الرفع من حجم الإنفاق الحكومي خلال هذه الفترة إلى حصول فائض في الإيرادات العامة وهذا ما حدث في الجزائر التي تعتمد بقدر كبير في ميزانيتها على إيرادات الجباية البترولية ، فالتغيرات الحاصلة في سوق النفط و بالخصوص تقلبات الأسعار لها أثار ايجابية و سلبية على الإيرادات العامة الجزائرية ، فالارتفاع الذي شهدته أسعار النفط أدى إلى تسجيل إيرادات إضافية للخزينة العمومية ولد فائض في رصيد الموازنة العامة ، و هو ما دفع الدولة إلى استحداث أوجه جديدة للإنفاق و زيادة و توسيع في حجم الأوجه القائمة ، ما يعني التوسع في حجم الإنفاق العام .

الشكل (1): تطور النفقات العامة خلال فترة الإنعاش الاقتصادي(2010-2014) الوحدة مليار دج

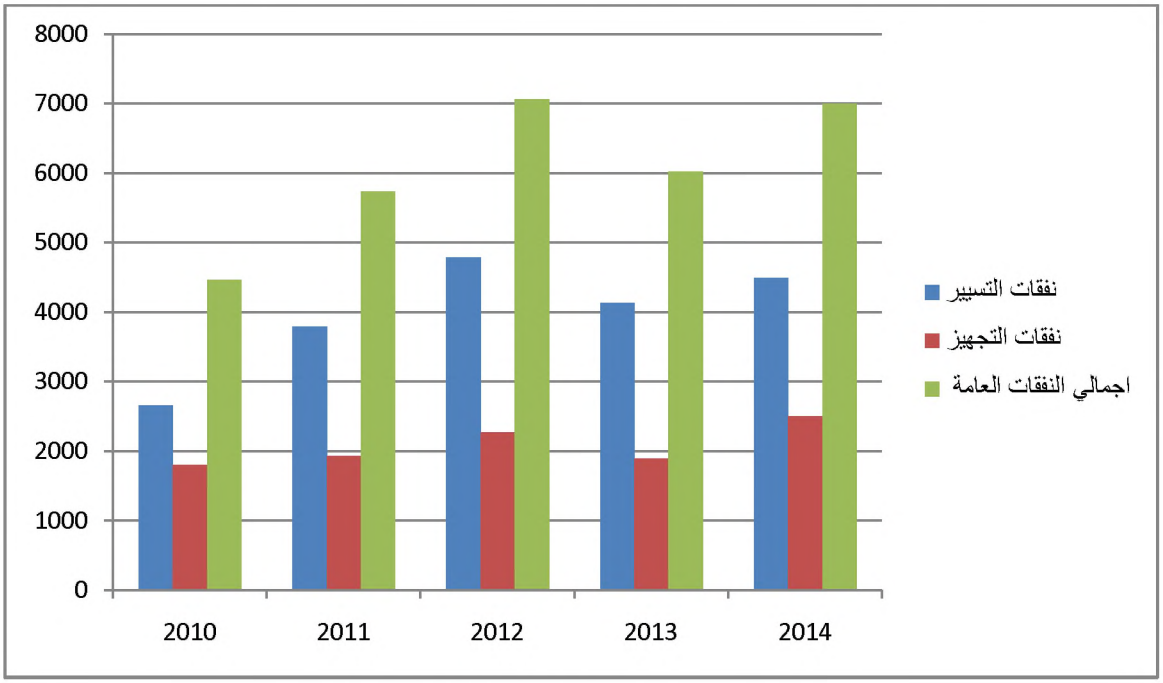

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (1)

❖ **الفرع الثاني** : مرحلة التقشف من 2015 إلى 2018

لجأت الجزائر إلى سياسة التقشف التي تسعى من خلالها إلى تخفيض العجز في الموازنات الحكومية نتيجة تقلص الموارد المالية و الاعتماد على مورد واحد .

الجدول (2): تطور النفقات العامة خلال مرحلة التقشف(2015-2018) **الوحدة مليار دج**

السنة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	إجمالي النفقات العامة
2015	4617	3039.3	7656.3
2016	4585.6	2711.9	7279.4
2017	4757.8	2631.5	6883.2
2018	4584.4	4043.1	8627.5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

من **الجدول رقم (2)** تبين لنا انخفاض وتيرة النفقات العامة للدولة من سنة إلى أخرى، بلغت نسبة الانخفاض من سنة 2015 الى سنة 2017 (10.09%)، حيث قدرت النفقات العامة بـ7656.3 مليار دج سنة 2015 استمر بالانخفاض إلى أن وصل لـ 6883.2 مليار دج سنة 2017 ، نلاحظ فيما يتعلق بنفقات التسيير كانت متذبذبة بين الانخفاض و الارتفاع خلال هذه الفترة على التوالي ، أما بالنسبة لنفقات التجهيز فشهدت انخفاض متواصل على مدى ثلاث سنوات مس كل القطاعات بنسبة (13.41%). لكن من الملاحظ إن إجمالي النفقات العامة عاود بالارتفاع سنة 2018 و الذي قدر بـ 8627.5 مليار دج ، حيث شهدت نفقات التسيير انخفاض طفيف ، عكس نفقات التجهيز التي ارتفعت بشكل ملحوظ .من المعروف أن الجزائر تعتمد على مورد واحد و هو النفط، مما اضطرت الدولة بإتباع سياسة التقشف و ذلك بالإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي، و بالتالي تجميد بعض المشاريع هذا بسبب تدهور الأسعار و وصول سعر البرميل من البترول إلى 44 دولار. في هذه الفترة سجلت تراجع محسوس في معدلات الإنفاق العام و دخول الجزائر في تدهور اقتصادي و عجز مالي مما أدى بها إلى إعادة النظر في سياستها الانفاقية ، و البحث عن استراتيجيات و حلول و الاعتماد على مصادر جديدة من اجل الخروج من الأزمة الاقتصادية .

الشكل (2): تطور النفقات العامة خلال فترة التقشف (2015-2018) **الوحدة مليار دج**

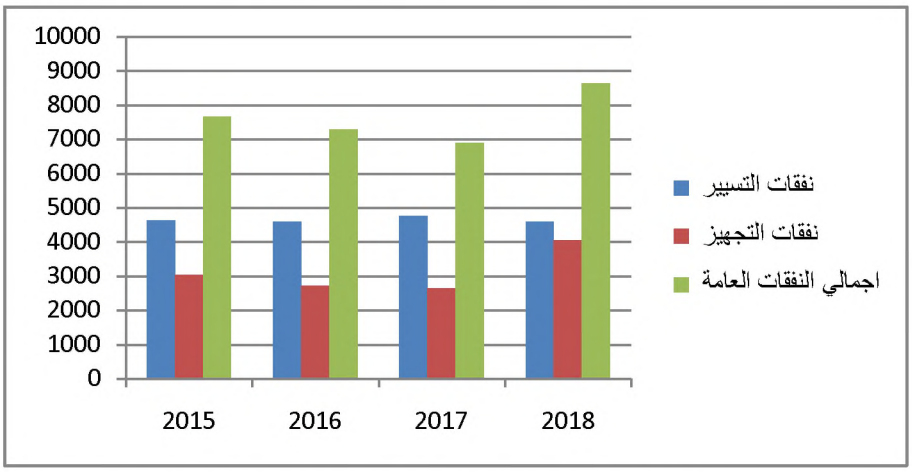

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (2)

المطلب الثاني : تطور الإيرادات الضريبية

أصبحت الإيرادات الضريبية من أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة في الحصول على الموارد المالية التي تضمن من خلالها مواجهة نفقاتها العامة، و أهم مصادر التمويل التي تستخدمها الحكومة لتمويل برامجها الاتفاقية.

- الضرائب المباشرة: تعتبر الضريبة مباشرة إذا كانت تفرض على وجود الدخل نفسه، و حسب معيار التحصيل قد تفسر الضرائب المباشرة على أساس أنها تحصل بشكل مباشر من المكلفين دون وجود حلقات وسيطة لنقل أعباء الضريبة من مكلف إلى أخر.
- الضرائب غير المباشرة: و يفرض هذا النوع من الضرائب على استعمال الدخل أو الثروة، كما يمكن توضيحها من جهة معيار التحصيل أن هذه الضريبة يدفعها المكلف الفعلي و ليس المكلف القانوني.[1]

❖ **الفرع الأول:** مرحلة الإنعاش الاقتصادي من 2010 إلى 2014

الجدول (3) : تطور الإيرادات الضريبية خلال فترة الإنعاش الاقتصادي(2010-2014) **الوحدة مليار دج**

السنة	الجباية العادية	ضرائب مباشرة	ضرائب غير مباشرة	الجباية البترولية
2010	1298	684,7	391,7	2905
2011	1527	862,3	395	3980
2012	1909	817	697,3	4184

[1] : علي عزوز ، " **مكانة الجباية العادية في تمويل ميزانية العامة للدولة في الجزائر** "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة بن بوعلي ، الشلف ، المجلد 14، العدد 19 ، 2018 ، ص 253 .

2013	2019	817	737,5	3678
2014	2079,1	875,7	764,3	3388

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير الديوان الوطني للإحصائيات

يبين **الجدول (3)** : التطور الايجابي لكل من الجباية العادية و الجباية البترولية . لكن نلاحظ الارتفاع المحسوس للجباية البترولية مقارنة بالجباية العادية ، حيث سجلت الجباية العادية سنة 2010 ما يقدر بـ 1298 مليار دج في حين سجلت الجباية البترولية 2905 مليار دج في نفس السنة . وهذا ما ينطبق على سنة 2014 حيث سجلت الجباية العادية 2079,1 مليار دج في حين سجلت الجباية البترولية 3388 مليار دج و كذلك باقي السنوات الأخرى . نلاحظ أن إيرادات الجباية البترولية في تزايد من سنة إلى أخرى، حيث تزايدت من سنة 2010 إلى سنة 2012 بنسبة 44.02% وهي متناسبة مع أسعار المحروقات، لكن في سنة 2014 بدأت بالانخفاض بسبب تراجع سعر البرميل من النفط في الأسواق العالمية. التزايد الذي عرفته إيرادات الجباية العادية كان عائد إلى الإصلاحات التي عرفها النظام الضريبي الجزائري . لقد عرفت الضرائب المباشرة تذبذب مابين الارتفاع والانخفاض فقد بلغت 862,3 مليار دج سنة 2011 ، لتنخفض سنة 2013 بنسبة 5.25% و تصل إلى 817 مليار دج لكن عاودت بالارتفاع المحسوس سنة 2014 و قدر بـ 875,7 مليار دج أي ما يعادل 7.18%، يعود سبب ارتفاع الضرائب المباشرة سنتي 2011 و 2014 إلى الزيادة المعتبرة التي عرفتها أجور موظفي القطاع العمومي و كذا ارتفاع عدد الموظفين ، و من جهة أخرى استحالة التهرب منها على اعتبار أنها تحصل من المنبع .أما بالنسبة للضرائب غير المباشرة عرفت تطورا ملحوظا، إذ انتقلت من 391,7 سنة 2010 إلى 764,3 سنة 2014 حيث بلغت نسبة الارتفاع 95.12%.

الشكل (3): تطور الإيرادات الضريبية خلال فترة الإنعاش الاقتصادي (2010-2014) الوحدة مليار دج

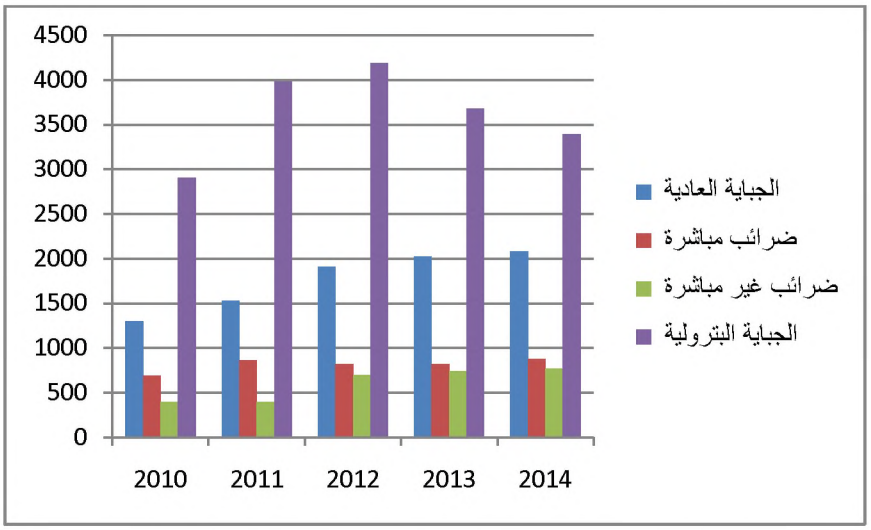

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (3)

❖ **الفرع الثاني** : مرحلة التقشف خلال الفترة 2015 إلى 2018

عرفت الجزائر كغيرها من الدول في تطبيق مجموعة من الإصلاحات من اجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد، و التخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية التي كشفت عن هشاشته و جعلت الميزانية العامة مرهونة بتقلبات أسعار النفط الدولية .

الجدول (4): تطور الإيرادات الضريبية خلال الفترة (2015- 2018) **الوحدة مليار دج**

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير الخزينة العمومية

السنوات	الجباية العادية	الجباية البترولية
2015	2829.6	1722.9
2016	3329	1682.5
2017	3920.8	2126.9
2018	2866.3	1610.9

يبين **الجدول (4):** عرفت الجباية العادية تطورا ملحوظا من حيث الحصيلة، بحيث انتقلت حصيلتها من 2079.1مليار دج سنة 2014 إلى 3920.8 مليار دج سنة 2017 ، اي بمعدل زيادة قدره 88.58% . بينما شهدت الجباية البترولية انخفاضا محسوس خلال نفس الفترة ، بحيث انتقلت حصيلتها من 3388 مليار دج سنة 2014 إلى 2126.9 مليار دج سنة 2017 ، أي بمعدل انخفاض قدره 37.22%.

عاودت كل من الجباية العادية و الجباية البترولية بالانخفاض سنة 2018 إلى 2866.8 و 1610.9 مليار دج على التوالي ، أي ما يعادل معدل انخفاض 26.89% و 24.26% على التوالي مقارنة بسنة 2017.

ما ميز هذه الفترة هو تسريع التحديث الإداري من خلال تدريب الموارد البشرية و الانتقال إلى المعاملات الالكترونية بين الدولة و الأفراد و المؤسسات ، بالإضافة إلى استمرار تراجع أسعار النفط العالمية منذ النصف الثاني من 2014 حيث قدر سعر البرميل بـ 99.68 دولار وصولا إلى 44.28 دولار سنة 2016 ، انطلاقا من هذا الانخفاض انتقلت الدولة من الاعتماد على الجباية البترولية إلى التركيز على الإيرادات الضريبية حيث عرفت الفترة زيادة في المعدلات الضريبية كرفع الضريبة على القيمة المضافة من 17% إلى 19% ، بالإضافة إلى زيادة أسعار الوقود و بعض السلع الأخرى مثل الأجهزة الكهرومنزلية ، و تقليص مناصب الشغل .

الشكل (4): تطور الإيرادات الضريبية خلال الفترة (2015-2018) **الوحدة مليار دج**

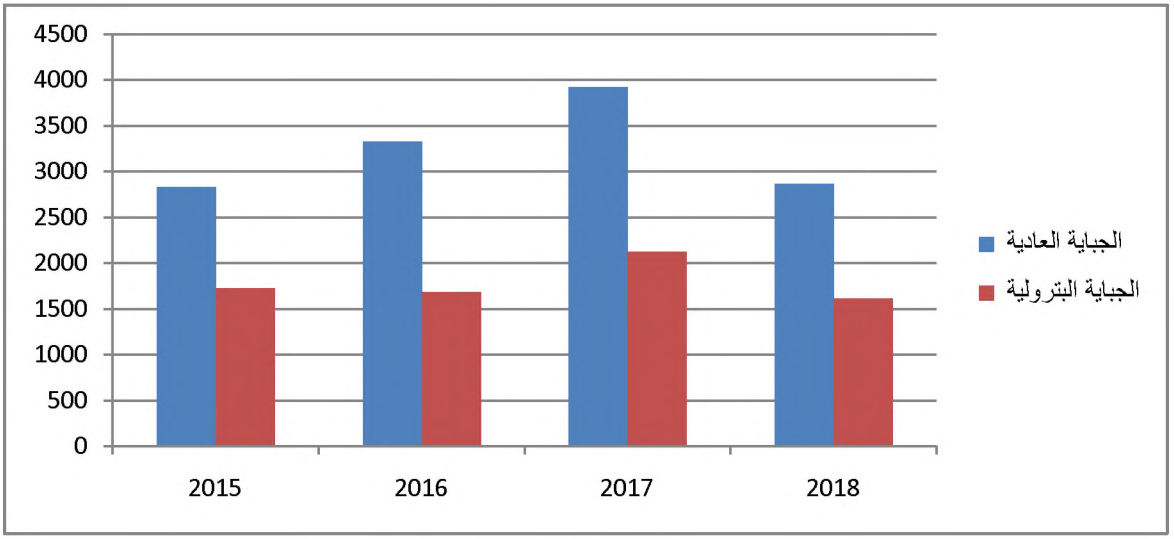

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (4)

المطلب الثالث : تطور تغطية الإيرادات الضريبية للنفقات العامة

❖ **الفرع الأول:** مرحلة الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2010 إلى 2014

الجدول (5) : تطور تغطية الايرادات الضريبية للنفقات العامة خلال الفترة (2010-2014) **الوحدة نسبة مئوية**

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الجباية الضريبية العادية	1298	1527	1909	2019	2079,1
الجباية البترولية	2905	3980	4184	3678	3388
النفقات العامة	4466 .9	5731.4	7058.2	6024.1	6995.8
نسبة تغطية الجباية العادية للنفقات العامة	29.05	26.64	27.04	33.51	29.72
نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة	65.04	69.44	59.28	61.05	48.43

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (1) و الجدول (3)

يبين **الجدول (5)**: أن نسبة تغطية الجباية العادية للنفقات العامة لم تتعدى 33.51% التي سجلت سنة 2013 خلال فترة الإنعاش الاقتصادي (2010- 2014) ، في حين أن الجباية البترولية وصلت إلى تغطية 69.44 % من النفقات العامة سنة 2011. و بالتالي من الملاحظ أن الموازنة العامة للدولة تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات التي تسجلها أسعار النفط في الأسواق العالمية،لاعتمادها على الجباية البترولية بنسبة كبيرة .

الشكل (5): نسبة تغطية الإيرادات الضريبية للنفقات العامة خلال فترة 2010-2014

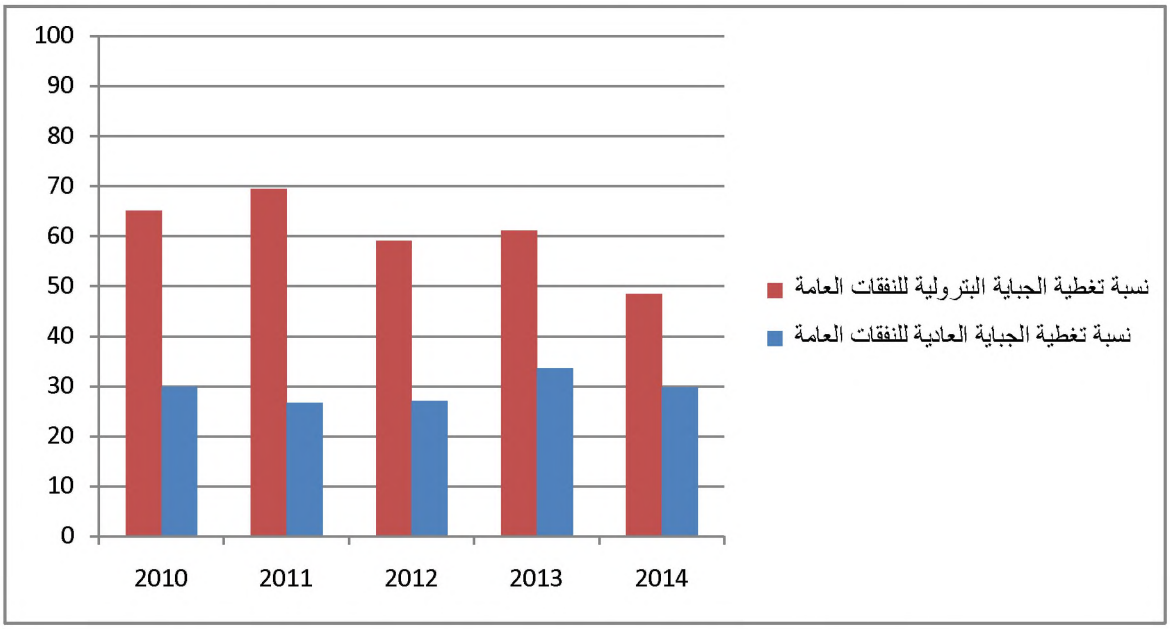

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (5)

❖ **الفرع الثاني** : مرحلة التقشف خلال الفترة 2015 – 2018

الجدول (6): تطور نسبة تغطية الإيرادات الضريبية للنفقات العامة خلال الفترة (2015-2018) **الوحدة: النسبة مئوية**

السنوات	2015	2016	2017	2018
الجباية العادية	2829.6	3329	3920.8	2866.3
الجباية البترولية	1722.9	1682.5	2126.9	1610.9
النفقات العامة	7656.3	7279.4	6883.2	8627.5
نسبة تغطية الجباية العادية للنفقات العامة	36.95	45.73	56.96	33.22
نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة	22.50	23.11	30.89	18.67

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (2) والجدول (4)

يبين **الجدول (6)**:أن نسبة تغطية الجباية العادية للنفقات العامة وصلت إلى 56.96% سنة 2017 خلال الفترة (2015-2018)، في حين أن الجباية البترولية لم تتعدى نسبة تغطيتها للنفقات العامة 30.89% سنة 2017 خلال نفس الفترة . وبالتالي من الملاحظ اعتماد الدولة على الجباية العادية خلال مرحلة التقشف (2015-2017) في حين أنها سابقا كانت تعتمد بدرجة كبيرة على الجباية البترولية ،هذا التطور الايجابي للتحصيل الضريبي عائد إلى محاربة الاحتيال الضريبي و التهرب الجبائي التي قامت به الحكومة ،إضافة إلى توسيع مجال الوعاء الضريبي

و تنويعه و فرض رسوم و ضرائب جديدة ، كما أن التشديد على ضرورة استقطاب الأموال في السوق الموازية و إدماجها في الأسواق الرسمية ساعد على ارتفاع نسبة تغطية الإيرادات العادية للنفقات العامة خلال فترة التقشف (2015-2017) .

الشكل (6): تطور نسبة تغطية الإيرادات الضريبية للنفقات العامة خلال الفترة (2015-2018) **الوحدة : نسبة مئوية**

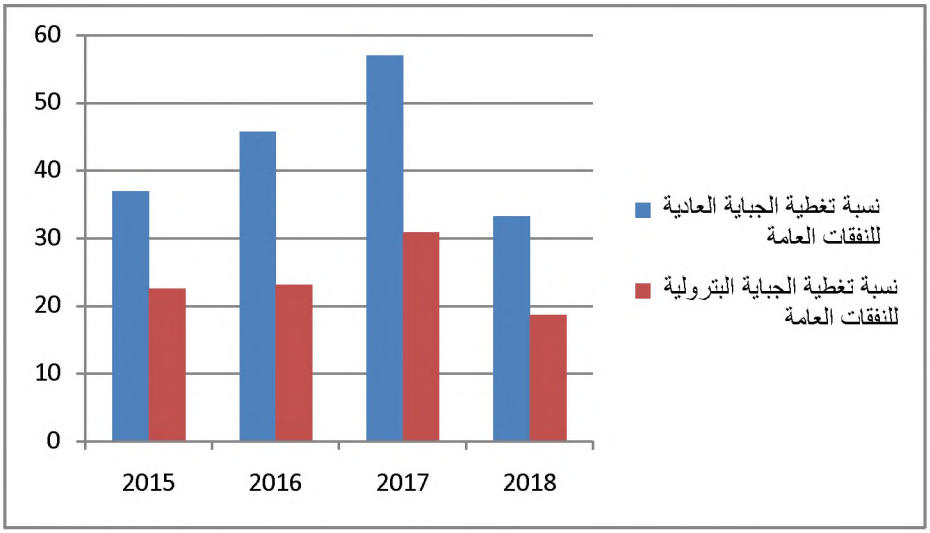

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (6)

المبحث الثاني : تحليل تطور أدوات السياسة النقدية والقروض المقدمة للاقتصاد خلال الفترة (2010-2018)

تعد السياسة النقدية من أهم الأدوات الخاصة بتحقيق الاستقرار و التوازن الاقتصادي العام ، و نظرا لحدة المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر خلال فترة الدراسة ، دفعها إلى اللجوء لاتخاذ إجراءات خاصة بأدواتها التي تسمح سواء بضخ أو امتصاص السيولة الموجهة لمنح الائتمان المصرفي .

نستعرض في هذا المبحث أربعة مطالب، تشمل كل من تطور أدوات السياسة النقدية خلال فترة الدراسة ، التطرق إلى القرض ألسندي للنمو الاقتصادي و التمويل غير التقليدي في مطلبين منفصلين أما المطلب الأخير فيشمل تطور القروض الموجهة للاقتصاد خلال الفترة (2010-2018) .

المطلب الأول : تطور أدوات السياسة النقدية خلال (2010-2018)

بعد صدور قانون النقد والقرض صار البنك المركزي يستخدم مجموعة من الأدوات لتعديل سيولة النظام المصرفي سواء بامتصاصها أو بضخ سيولة أكثر تبعا للأوضاع الاقتصادية السائدة، و تتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

❖ **الفرع الأول:** معدل إعادة الخصم

يعتبر احد الأدوات الأساسية في السياسة النقدية ، يستعمله بنك الجزائر للتأثير في مقدرة البنوك التجارية على منح القروض بالزيادة أو بالنقصان ، و سعر إعادة الخصم أو ما يسمى بسعر البنك و هو معدل الفائدة المفروض على القروض التي يمنحها البنك المركزي إلى البنوك التجارية ، و بشكل عام تؤثر هده الأداة في كلفة الاحتفاظ بالاحتياطي ، إضافة إلى قابلية البنوك و رغبتها في منح القروض ، و الجدول الموالي يبين مدى تطور معدل إعادة الخصم خلال هذه الفترة .

الجدول (7): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2010-2018) **الوحدة النسبة المؤوية**

ابتداء من	إلى غاية	المعدل %
2010	2016/09/29	4.00
2016/09/30	2016/12/31	3.50
2017	2018	3.75

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر

يبين الجدول (7): استقرار معدل إعادة الخصم خلال الفترة 2010 إلى غاية 2016/09/29 و هذا عائد إلى فائض السيولة الذي جعل من معدل إعادة الخصم أداة غير نشطة. قام بنك الجزائر بتخفيضه خلال الفترة

(2016/09/30 - 2016/12/31) إلى 3.5% بغية تمكين المصارف من الحيازة على الموارد القابلة للإقراض و مرافقة ديناميكية نمو الاقتصاد .

خلال الفترة 2017- 2018 تقرر رفع إلى 3.75% و ذلك في خطوة للزيادة في السيولة النقدية ، وتقليص الطلب على القروض لعلاج النقص الذي عانته المؤسسات المالية و البنكية ،فانه عندما يلجأ البنك المركزي إلى رفع معدل الخصم فان البنوك التجارية تلجأ بدورها إلى رفه معدل خصمها للأوراق المالية ، كما ترفع سعر الفائدة على قروضها الممنوحة ، ما ينتج عنه انخفاض في طلب القروض من عملائها ، لان كلفة الاقتراض تصبح مرتفعة ،و هذا ما يسعى إ ليه البنك المركزي منذ تراجع مداخيل البلاد بسبب الأزمة النفطية .

❖ **الفرع الثاني** : معدل الاحتياطي القانوني

إذا ما أراد البنك المركزي أن يخفض حجم عرض النقود، فانه يقوم برفع نسبة الاحتياطي القانوني، الأمر الذي يضطر البنك التجارية إلى تقليص منح الائتمان و التوسع فيه، لذلك سوف نقوم بتحليل مدى تطور الاحتياطي الإجباري من خلال الجدول التالي:

الجدول (8): تطور معدل الاحتياطي القانوني خلال الفترة (2010-2018) **الوحدة: النسبة المؤوية**

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
م .ا. ق	9	9	11	12	12	12	8	4	8

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرة الإحصائية لبنك الجزائر

الجدول (8): بسبب تحسن السيولة البنكية ، ووضع مجاميع النقد الأساسي كهدف وسيط للسياسة النقدية ، قام بنك الجزائر بتنشيط أداة الاحتياطي الإلزامي لحث البنوك على تسيير سيولتها بشكل أفضل من اجل تجنب الآثار السلبية للصدمات الخارجية ، و الذي يجب أن يتماشى معدله مع تطور الاحتياطي الحر للبنوك ، و للتقلص من الإفراط في السيولة رفع بنك الجزائر هذا المعدل إلى 12% سنة 2015 بعدما كان 9% سنة 2010 ، فقد ساهمت هذه الأداة بشكل فعال في امتصاص فائض السيولة البنكية لدى بنك الجزائر.عاود معدل الاحتياطي القانوني بالانخفاض سنة 2016 إلى 8%.أما سنة 2017 أخذت السلطات المالية بعين الاعتبار انعكاس الوضع النقدي للبنوك و تراجع مستوى السيولة في سوق المال ، قررت لجنة عمليات السياسة النقدية التابعة لبنك الجزائر تخفيض معدل الاحتياطي إلى 4% وهذا من اجل ضخ سيولة إضافية في السوق التي تسمح بتقديم الائتمان المصرفي ، بعدما عرفت السيولة المالية استقرارا بصفة نسبية قام بنك الجزائر برفع هذا المعدل إلى 8% سنة 2018 .

الشكل (7): تطور معدل الاحتياطي القانوني خلال الفترة (2010-2018)

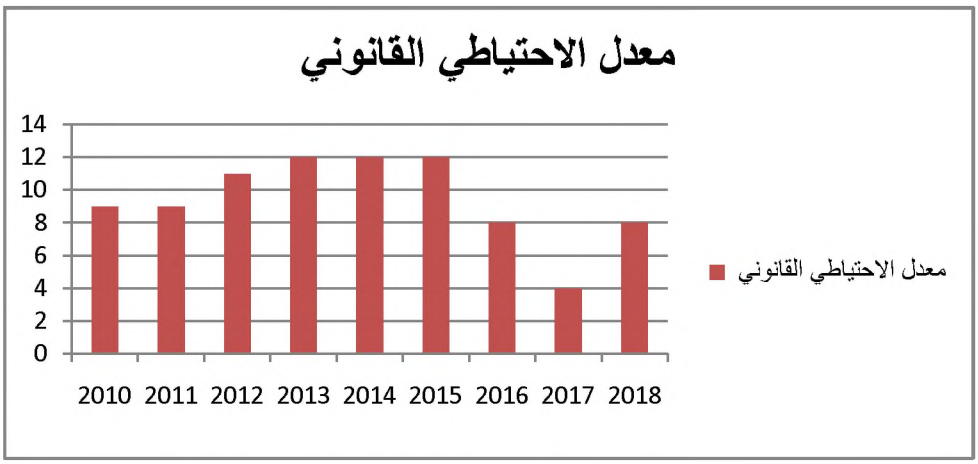

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (8)

❖ **الفرع الثالث:** عمليات السوق المفتوحة

إذا أراد البنك المركزي تحقيق التوسع في حجم الائتمان المصرفي فانه ينزل إلى السوق مشتريا للأوراق المالية و السندات ، و إذا أراد البنك المركزي تقييد الائتمان فانه ينزل إلى السوق بائعا للأوراق المالية و السندات ،و في هذه الحالة يترتب عليه بيع الأوراق المالية لسحب النقود من التداول .

بقيت عمليات السوق المفتوحة غير مستعملة خلال الفترة (2010-2016) ، رغم أن دور عمليات أن دورها يبقى مهم و فعال و قوي الذي يسمح بتعديل السيولة البنكية ، نظرا لضيق السوق النقدية و غياب سوق مالية متطورة تجلب إليها الموارد من أصحاب الفائض فانه من الصعب تصور قيام بنك الجزائر بعمليات السوق المفتوحة للتأثير في حجم الائتمان المصرفي ، و نشير إلى أن بنك الجزائر قام بإصدار تعليمة بتاريخ 2016/09/01 يحدد فيها كيفية تطبيق أداة عمليات السوق المفتوحة و هذا من اجل تقديمها كبديل لعمليات إعادة الخصم. و بغية تلبية حاجياتها النقدية و متطلباتها الاحتياطية اليومية ،فقد اعتمدت البنوك من اجل الحصول على السيولة ، على السوق المالية ما بين البنوك و إعادة تمويل بنك الجزائر .[1]

[1] : إكرام سياري،" **تقييم أداء الجهاز المصرفي الجزائري في الفترة 1990-2016**" ، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي ،جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة، 2018/2017 ، ص 78 .

المطلب الثاني : القرض ألسندي للنمو الاقتصادي

نظرا بأن الجزائر تأثرت بأزمة انهيار أسعار البترول التي أثرت مباشرة على مصادر تمويل الخزينة العمومية إلجأت إلى هذا النوع من التمويل و المتمثل في " القرض ألسندي للنمو الاقتصادي " الذي من خلاله ترغب في تغطية عجز الموازنة . في 30 مارس 2016 قرر وزير المالية :[1]

1. تصدر السندات المجسدة للقرض ألسندي للنمو الاقتصادي فشكل سندات اسمية أو سندات لحاملها حسب اختيار المكتتب لمدة 3 سنوات و 5 سنوات بقيمة 50000 دج لكل واحدة منهما ؛
2. نسبة فائدة السندات التي تصدر لمدة 3 سنوات 5.00% ، أما بالنسبة للسندات التي تصدر لمدة 5 سنوات و يتم دفع الفوائد الناتجة عن هذه السندات سنويا و في تاريخ يوافق تاريخ الاكتتاب ، و تكون معفاة من الضرائب ؛
3. يفتتح اكتتاب سندات الخزينة لدى الخزينة المركزية ، الخزينة الرئيسية ، الخزينة الولائية ، وكالات بريد الجزائر ، الوكالات البنكية و كذا فروع بنك الجزائر .
4. تكون سندات القرض الوطني للنمو الاقتصادي قابلة للتداول الحر ، و يمكن على الخصوص :
   - شراؤها و/أو التنازل عنها للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين إما عن طريق صفقة مباشرة أو بتظهير السند عن طريق وسطاء مختصين؛
   - رهنها لقرض مصرفي
5. يدوم اكتتاب هذا القرض لمدة أقصاها ستة أشهر، و يمكن إعلان انتهاء الاكتتاب قبل انقضاء هذه المدة اخذ بعين الاعتبار المبلغ الإجمالي المعبأ، في هذه الحالة يعلن تاريخ انتهاء الاكتتاب.
6. يسمح بالتسديد المسبق للسندات المصدرة في إطار هذا القرض قبل آجال استحقاقها بطلب من حامليها ، بعد رأي المدير العام للخزينة ، ولا يمكن طلب التسديد المسبق من طرف حامل السند إلا بعد انقضاء نصف المدة الإجمالية للسند على الأقل .

تعتبر هذه العملية عبارة عن مشاركة الدولة في المشاريع الاستثمارية التي تمولها عن طريق عائد القرض ألسندي الذي يتم إصداره.

المطلب الثالث: التمويل غير التقليدي في الجزائر " طباعة النقود "

أعتبر التمويل غير التقليدي أحد الإجراءات الرئيسية التي اتخذتها الحكومة سنة 2017 للحفاظ على حركية الاستثمارات العمومية من خلال تمويل عجز ميزانية الدولة و الدين العمومي الداخلي .

[1] : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 20 ، 30 مارس 2016 ، ص 33-34 .

❖ **الفرع الأول:** الظروف الاقتصادية لتطبيق التمويل غير التقليدي في الجزائر

تشير أهم الإحصائيات التي تبين الحالة النقدية و المالية للاقتصاد الجزائري قبل اللجوء إلى اعتماد التمويل غير التقليدي كآلية لاستمرارية تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر إلى[1] :

1. انخفاض رهيب للسيولة النقدية في البنوك على مدار سنتي 2015 و 2016، حيث انتقلت من 2731 مليار دج مع نهاية 2014 إلى 1833 مليار دج في نهاية ديسمبر 2015 ، لتبلغ 821 مليار دج في نهاية ديسمبر 2016 ، ثم لتسجيل 512 مليار دج في نهاية سبتمبر 2017 ، مما أدى إلى انتعاش السوق البينية للمصارف التي كانت راكدة في تلك الفترة ؛
2. تسجيل مستويات منخفضة لمتوسط سعر البترول الجزائري السنوي مقارنة بالسعر المرجعي لأعداد الميزانية حيث تشير إحصائيات منظمة الأوبك إلى أن البترول الجزائري أنهى سنة 2017 بمتوسط 54 دولار و 44.28 دولار في 2016 مقابل تحديد الحكومة لسعر مرجعي للبترول يقدر بـ 50 دولار في 2017 و45 دولار في 2016 هذا ما هدد التوازنات المالية للاقتصاد الوطني و تفاقم الأزمة المالية التي تعيشها البلاد من صيف 2014
3. عجز ميزانية الدولة قدر بـ 1567 مليار دج في 2016 مقابل 795 مليار دج في 2017 ، أما عجز الخزينة العمومية بلغ 2245 مليار دج ما يعادل 12.9% من إجمالي الناتج الداخلي في 2017.

❖ **الفرع الثاني :** تطبيق التمويل غير التقليدي في الجزائر

ظهرت صيغة التمويل غير التقليدي " طباعة النقود " في الاقتصاد الجزائري كآلية جديدة لسد عجز الموازنة العامة و تحريك عجلة الاقتصاد، الذي يرجع سببه إلى تدني أسعار البترول منذ صيف 2014 بنسبة 50% خلال 6 أشهر فقط مع استمرارية تراجع الأسعار إلى غاية نهاية 2017 ، بالإضافة فالموارد النفطية تمثل 60% من الميزانية السنوية للدولة ، و لا تقل عن 95 % عن إجمالي الصادرات منذ سنوات عديدة .

يهدف هذا النوع من التمويل إلى السماح لبنك الجزائر بإقراض الخزينة العمومية بشكل مباشر لتمكينها من مواجهة العجز في ميزانية الدولة، و تحويل بعض ديونها لدى البنوك و المؤسسات العمومية، و منح موارد للصندوق الوطني للاستثمار. التحدي الأخر الذي يفرضه التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الجزائري هو كيفية التحكم في ارتفاع السيولة المصرفية موازاة مع ارتفاع السيولة النقدية في الاقتصاد الموازي ، و تأثير ذلك على معدلات التضخم . أعلن بنك الجزائر أن إجمالي النقود التي تم طباعتها ضمن ما يسمى التمويل غير التقليدي بلغ 3585 مليار دج ، ما يعادل 35 مليار دولار، إلى غاية نهاية شهر ماي من سنة 2018 . هذه الأرقام تجاوزت الخطة

[1] : بنك الجزائر ،" **حوصلة حول التطورات النقدية و المالية لسنة 2017 و توجهات سنة 2018**" ، ديسمبر 2018 ، ص 18-19.

التي تم وضعها من طرف الحكومة حيث كان من المفترض أن يقوم البنك المركزي بطباعة ما يعادل 11 مليار دولار سنويا من الدينار الجزائري ، على مدار 5 سنوات ، يقرضها البنك للخزينة العمومية ، على أن تسدد الديومستقبلا عند انتعاش أسعار النفط .[1]

المطلب الرابع : تحليل تطور القروض المقدمة للاقتصاد خلال الفترة (2010-2017)

القروض المقدمة للاقتصاد هي إحدى مكونات مجاميع القروض الداخلية ، و تتمثل في القروض الممنوحة من الجهاز المصرفي للأعوان الاقتصاديين غير الماليين من أجل مواجهة حاجياتهم .

❖ **الفرع الأول** : هيكل توزيع القروض حسب مدة الاستحقاق خلال الفترة(2010-2017)

الجدول (9): تطور القروض الممنوحة حسب مدة الاستحقاق خلال الفترة (2010-2017) **الوحدة مليار دج**

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
ق ق أ	1311	1363	1361.4	1423.4	1608.7
ق م أ	831	847	978.7	1227.9	1413.4
ق ط أ	1126.1	1515.6	1958.3	2505	3482.5
السنوات	2015	2016	2017		
ق ق أ	1710.6	1914.2	2298		
ق م أ	1641.8	1810.9	1844.4		
ق ط أ	3924.8	4184.8	4737.6		

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

يبين لنا **الجدول (9):** الزيادة المستمرة في كل أنواع القروض المقدمة سواء قصيرة متوسطة أو طويلة الأجل طوال فترة الدراسة. من الملاحظ أن البنوك تركز على التنويع في منح القروض لكنها ترتكز بالأكثر على القروض طويلة و قصيرة الأجل .

وصل حجم القروض طويلة الأجل لسنة 2017 إلى 4737.6 مليار دج بعدما كان سنة 2010 يقدر بـ 1126.1مليار دج، أما بالنسبة لحجم القروض قصيرة الأجل لسنة 2017 كان يقدر بـ 2298مليار دج بينما كان سنة 2010 يقدر بـ 1311 مليار دج .

[1] : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 49 ، لسنة 2018.

يعود سبب الارتفاع خلال الفترة (2010-2014) إلى البحبوحة المالية التي كانت تعيشها الجزائر نظرا للارتفاع المستمر لأسعار البترول ، أما الزيادة المستمرة خلال الفترة (2015-2017) رغم حالة التقشف التي كانت تمر بها الدولة ، فهو عائد إلى تمويل المشاريع الاستثمارية المساعدة على الخروج من الأزمة و هذا اعتمادا على السيولة التي ضخها كل من القرض ألسندي للنمو الاقتصادي و التمويل غير التقليدي التي اعتمدتها الدول خلال مرحلة التقشف ، إضافة إلى السيولة الناتجة عن التعديلات الحادثة في أدوات السياسة النقدية .

الشكل(8): تطور القروض الممنوحة حسب مدة الاستحقاق خلال الفترة (2010-2017) **الوحدة مليار دج**

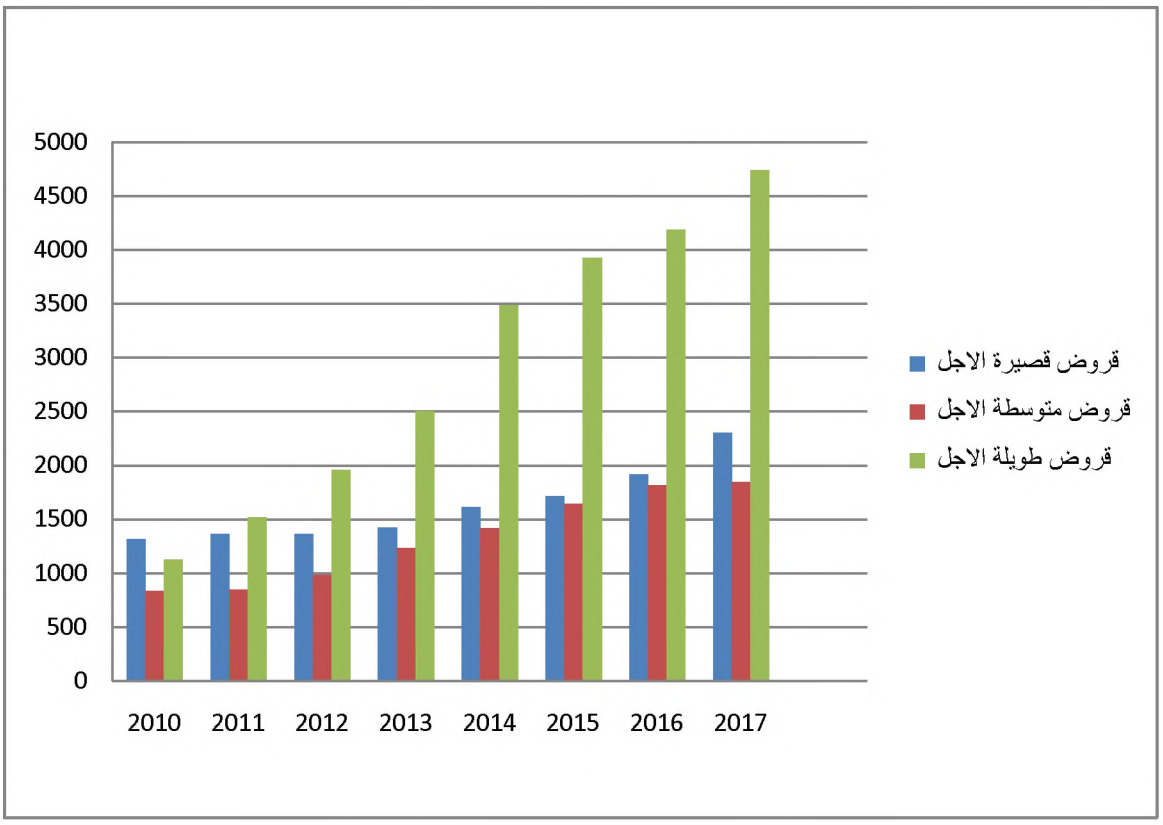

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (9)

❖ **الفرع الثاني** : هيكل القروض المقدمة حسب القطاعات خلال الفترة (2010-2017)

الجدول (10): تطور القروض المقدمة حسب القطاعات خلال الفترة (2010-2017) **الوحدة مليار دج**

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
القطاع العمومي	1460.6	1741.6	2050.9	2434.3	3382.3
القطاع الخاص	1806.7	1984.2	2247.1	2722	3121.7
الإدارة المحلية	0.8	0.7	0.4	0.4	0.6
السنوات	2015	2016	2017		
القطاع العمومي	3688.2	3952.2	4311.3		
القطاع الخاص	3588.3	3957.1	4568.3		
الإدارة المحلية	0.7	0.6	0.5		

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

يبين الجدول (10): الزيادة المستمرة للقروض الموجهة للاقتصاد خلال فترة الدراسة ، حيث تتوزع القروض بين القطاعات الخاص و العام بقيم متساوية تقريبا ، أما الإدارات المحلية فتتحصل على قيم رمزية من القروض مقارنة بالقطاعين السابقين .

- خلال الفترة (2010-2013): نلاحظ أن القروض الموجهة للقطاع الخاص مرتفعة مقارنة بالقروض الموجهة للقطاع العمومي .

بلغت حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص سنة 2010 إلى 1460.6 مليار دج و ارتفعت وتيرتها لتصل إلى 2434.3 سنة 2013 بينما القروض الموجهة للقطاع العمومي بلغ حجمها 1864.7مليار دج سنة 2010 و استمرت بالارتفاع لتصل إلى 2722 مليار دج سنة 2013 . توجيه القدر الأكبر من الموارد لتمويل الأنشطة الإنتاجية للقطاع الخاص ذلك انسجاما مع السياسات و التوجيهات الرامية إلى توسيع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي و تعزيز دوره في توفير فرص العمل المنتج.

- خلال الفترة (2014-2015): و هي الفترة التي تمثل بداية تطبيق سياسة التقشف، نلاحظ أن حجم القروض الموجهة للقطاع العام مرتفعة مقارنة بحجم القروض المقدمة للقطاع الخاص.

قدر حجم القروض الموجهة للقطاع العمومي سنتي 2014 و 2015 بـ 3382.3 مليار دج و 3688.2 مليار دج على التوالي ، أما بالنسبة للقروض الموجهة للقطاع الخاص خلال هذه الفترة قدر حجمها بـ 3121.7 مليار دج و 3588.3 مليار دج . تراجع وتيرة القطاع الخاص مقارنة بالقروض الموجهة للقطاع

العمومي عائد إلى تراجع الموارد المجمعة من طرف البنوك بفعل تقلص ودائع قطاع المحروقات نتيجة انخفاض أسعار البترول.

- خلال الفترة (2016-2017): تجسد الارتفاع الأكثر قوة للقروض الموجهة للقطاع الخاص الذي قدر سنة 2017 بـ 4568.3 مليار دج أما القروض الموجهة للقطاع العام قدر حجمها خلال نفس السنة بـ 4311.3 مليار دج يعود سبب هذا إلى تدخل الدولة في منع البنوك التجارية من رفض الملفات المدروسة من اجل تعزيز روح المقاولاتية .

الشكل (9): تطور القروض حسب القطاعات خلال الفترة (2010-2017) **الوحدة مليار دج**

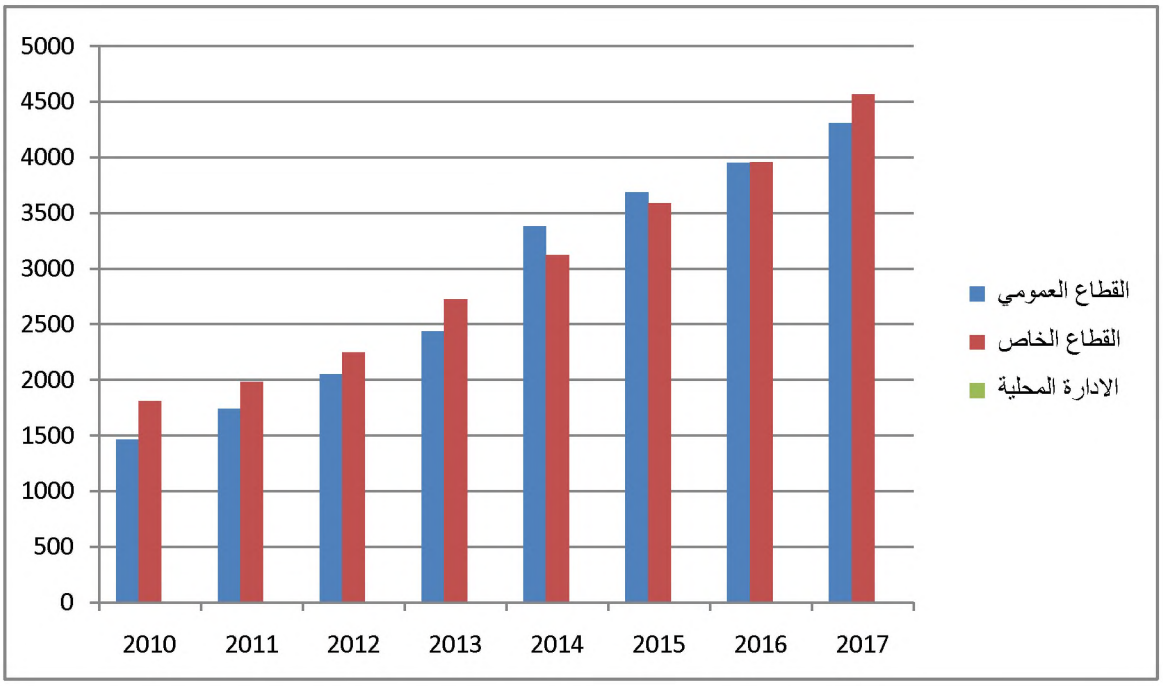

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (10)

❖ **الفرع الثالث:** دراسة القروض الاستهلاكية و القروض الموجهة للاستثمار

تمت إعادة إطلاق القرض الاستهلاكي على أساس المادة 88 من قانون المالية لسنة 2015 ،حيث أرادت السلطات المحلية تعزيز " صنع في الجزائر" من خلال تمكين المستهلكين من تمويل 7 منتجات ذات صنع جزائري أو مركبة محليا لتشمل السيارات و التجهيزات الكهرومنزلية و الالكترونية و غيرها . يعني القرض الاستهلاكي جميع البنوك العمومية و الخاصة و يرجع لها تحديد الشروط و مدة القرض حسب نوعية المنتوج و تحديد نسبة الفائدة يتراوح بين% 5.25 و 6% تقرره كل مؤسسة بنكية مصرفية اعتمادا على نوعية المنتوج ،حيث فضلت المؤسسات البنكية اعتماد معدلات فوائد مرتفعة ، و الحفاظ على توازنها المالي من جهة أخرى ،خاصة بعد أن خاضت تجربة في السنوات السابقة جعلتها عاجزة عن تسيير ملف القرض الاستهلاكي ، لكثرة عدد الزبائن الذين اخلوا بالتزاماتهم و سداد ديونهم . حيث عرفت سنة 2016 نسبة نمو للقروض معتبرة فاقت 20% لمرافقة متطلبات تمويل الاقتصاد الوطني .[1]

بالرغم من استمرار الصدمة المالية الخارجية التي ترتب عنها تقلص السيولة ، إلا أن البنوك استمرت في تقديم القروض قصد تمويل الاقتصاد عموما و الاستثمار المنتج الخاص و العام خاصة . حيث شهدت القروض الممنوحة الموجهة للاستثمار ارتفاعا بنسبة 7% خلال السداسي الأول لسنة 2017 ، و إن سنتي 2015-2016 تم تسجيل 16 و 18% من نمو القروض على التوالي ، هذا يفسر انخفاض السيولة على مستوى البنوك بفعل وجود نسبة استهلاك كبيرة للقروض التي منحت خلال السنوات السابقة .

إضافة انه في حال تحليل نسبة القروض البنكية نجد 75% من القروض توجه للاستثمار على المدى المتوسط و الطويل و لكن 80 إلى 90% من 25% المتبقية هي قروض الاستغلال على المدى القصير تدعم الاستثمار لان الأمر يتعلق بتمويل المدخلات للمواد الأولية .[2]

---

[1] : " **الموقع الرسمي للإذاعة الجزائرية** http://www.radioalgerie.dz" ، تاريخ الزيارة : 13/06/2019 ، ساعة الزيارة : 22:47سا.

[2] : " **الموقع الالكتروني** https://www.ennaharonline.com " ، تاريخ الزيارة 13/06/2019 ، ساعة الزيارة : 23:00 سا .

خلاصة الفصل

حاولنا في هذا الفصل التطرق إلى مؤشرات السياسة التقشفية، و انطلاقا من هذا تم تناول الإنفاق الحكومي باعتباره وسيلة إشباع حاجات المواطنين ، و الإيرادات الضريبية باعتبارها الداعم الأساسي لإيرادات الحكومة خلال فترة التقشف .

تم أيضا التطرق إلى أدوات السياسة النقدية المساعدة على ضخ السيولة الموجهة إلى القروض (معدل إعادة الخصم ، معدل الاحتياطي القانوني ،عملية السوق المفتوحة)،و أيضا تم التعرف على الطرق الحديثة التي تم الاعتماد عليها في عملية التمويل (القرض ألسندي للنمو الاقتصادي ، التمويل غير التقليدي) .

من خلال تطور هذه المؤشرات قمنا بتحليل إحصائيات القروض الموجهة للاقتصاد في الجزائر خلال الفترة 2010-2018، حيث توصلنا إلى أن رغم سياسة التقشف التي فرضتها الدولة بسبب الأزمة النفطية العالمية التي مرت بها الجزائر خلال 2015-2018 ؛

- استمرار منح الائتمان المصرفي على مستوى البنوك الجزائرية طوال مرحلة التقشف ؛
- تركيز البنوك التجارية بنسبة كبيرة على منح ائتمان طويل و قصير الأجل ؛
- استمرار ارتفاع القروض الموجهة للقطاع الخاص على حساب القطاع العام من أجل دعم روح المقاولاتية ؛
- اعتماد البنوك التجارية على تقديم قروض استثمارية من أجل توفير مناصب عمل ، و تحقيق إنتاج موازي لعملية طبع النقود التي قامت بها الدولة خلال مرحلة التقشف ؛
- عزوف العملاء على طلب القروض الاستهلاكية نظرا الارتفاع أسعار الفائدة مقارنة بالمنتجات المتوفرة.

خاتمة

يعتبر الائتمان المصرفي جوهر عملية التنمية و عصب الحياة الاقتصادية و ذلك لما له من دور فعال في سد الاحتياجات التمويلية للمؤسسات و القطاعات الاقتصادية المختلفة، و لما له من إسهام كبير في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني و توجيه النشاط الاقتصادي نحو المشاريع الاستثمارية التي تؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي في الدولة و تحقيق نموها وبمعدلات متسارعة ، كما يعتبر الائتمان المصرفي النشاط الأساسي للبنوك التجارية و المصدر الرئيسي لإراداتها .

و حتى يتأتى المبتغى من الوظيفة الائتمانية لابد أن يتوافر لها إطار عام يكفل جملة من الضوابط و المعايير التي تمكن من بناء محفظة قروض جيدة قوامها قرارات ائتمانية و تشمل هذه الضوابط بصورة أساسية مراعاة القواعد العامة في منح الائتمان.

إن اكبر تحد تواجهه الجزائر هو تقلب أسعار النفط و من ثم عائداته ، فقد انعكس سلبا في تحقيق عائدات مرتفعة للخزينة العمومية للبلاد بسبب محدودية الموارد المالية التي تعتمد عليها ، و من هذا المنطلق قامت الجزائر سنة 2015 بتبني سياسة تقشفية تهدف إلى التقليص من عجز الموازنة العامة عن طريق ترشيد في النفقات العامة مع تحسين التحصيل الضريبي . هذه السياسة المنتهجة مست جميع القطاعات بما فيها القطاع البنكي حيث واجهت البنوك مشكلة توفير السيولة اللازمة من أجل منح الائتمان المصرفي من أجل تمويل المشاريع الاستثمارية قيد الانجاز و المشاريع و الاستثمارات المبرمجة للانجاز .

و في هذا الإطار بالذات انحصرت دراستنا التي إتخذت من السياسة التقشفية و الائتمان المصرفي محلا لها ، و التي حاولنا فيها التطرق إلى العلاقة التي تربط كل من المتغيرين إضافة إلى معرفة أثر السياسة التقشفية على منح الائتمان المصرفي انطلاق من تحليل تطور كل من مؤشرات السياسة التقشفية ، أدوات السياسة النقدية إضافة إلى الوسائل الحديثة التي إعتمدتها الحكومة في توفير سيولة الائتمان المصرفي .

من خلال موضوعنا حاولنا معالجة إشكالية البحث التي تتمحور حول مدى تأثير السياسة التقشفية على منح الائتمان المصرفي في الجزائر، حيث تطرقنا إلى تحليل الإحصائيات المتعلقة بالموضوع، و قمنا بمعالجته في فصلين.

اختيار الفرضيات :

- الفرضية الأولى : من أكثر القروض التي تأثرت بتطبيق السياسة التقشفية هي القروض الموجهة للقطاع الخاص هي فرضية غير محققة ، لان القطاع الخاص كان منفذ للدولة من أجل زيادة مشاريع استثمارية ذات طابع مقاولاتي ، توفر إنتاج محلي ، إيراد إضافي للميزانية العامة و توفير مناصب عمل .

- الفرضية الثانية: تركز السياسة التقشفية على ترشيد منح الائتمان المصرفي و توجيهه إلى قطاعات استثمارية لخلق مصادر جديدة لإيرادات و بالتالي هي فرضية محققة.
- الفرضية الثالثة : تعتمد البنوك خلال فترة التقشف على خلق الودائع من أجل ضخ سيولة كافية لمنح الائتمان المصرفي هي فرضية غير محققة لأن مصدر الائتمان المصرفي المقدم خلال فترة التقشف يركز على تعديل وسائل غير تقليدية بفعل أوامر البنك المركزي المتمثلة في خفض و رفع معدل الخصم و الاحتياطي القانوني إضافة إلى ظهور وسائل حديثة و المتمثلة في القرض ألسندي للنمو الاقتصادي و التمويل غير التقليدي .

نتائج الدراسة :

من خلال دراستنا للموضوع توصلنا إلى جملة من النتائج أهمها:

- معاناة الجزائر من الاقتصادي ألريعي ، المعتمد على الإيرادات البترولية الذي لم يسمح للقطاع السياحي و الزراعي و باقي القطاعات المنتجة بالتطور ؛
- اعتماد الجزائر على الجباية العادية خلال الفترة "2015-2018 " ، في حين اعتمادها على الجباية البترولية خلال الفترة "2010-2014" ؛
- يمثل الائتمان المصرفي الاستثمار الأكثر جاذبية لإدارة البنك التجاري أو أي وسيط مالي ؛
- شهدت الجزائر خلال فترة الدراسة ارتفاعا ملحوظا في حجم القروض المقدمة للاقتصاد مرورا بفترة تطبيق السياسة التقشفية ؛
- تعديل بنك الجزائر لأدوات السياسة النقدية من اجل ضخ سيولة أكثر تستخدمها البنوك التجارية في منح الائتمان المصرفي؛
- تركز البنوك على منح ائتمان مصرفي طويل و قصير الأجل موجه بنسبة كبيرة إلى القطاع الخاص؛
- اعتماد البنوك على القروض الاستثمارية من اجل توفير مشاريع منتجة ذات إيرادات مالية، بعد عزوف العملاء على التقدم لطلب القروض الاستهلاكية.

توصيات الدراسة :

- ترشيد النفقات العامة و التحكم في ميزانية المشاريع المبرمجة للانجاز خلال فترة تطبيق السياسة التقشفية ؛
- تجميد المشاريع ذات الطابع الكمالي خلال فترة تطبيق السياسة التقشفية من أجل تجنب تبديد السيولة البنكية على شكل قروض موجهة لاستثمارات أقل أهمية ؛
- اعتماد الدولة على مصادر ذات فعالية أكبر تعود بالنفعية على نسبة الائتمان المصرفي المقدم و الاقتصاد الوطني و تكون مساعدة على الخروج من الأزمة .

أفاق الدراسة

يبقى مجال البحث مفتوحا لجوانب بحاجة إلى المزيد من الدراسة و التحليل ، و في الأخير سندرجها لتكون أفاق لبحوث جديدة :

- الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص خلال الفترة " 2015-2018"؛
- تمويل الائتمان المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال فترة تطبيق السياسة التقشفية؛
- دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني خلال فترة تطبيق السياسة التقشفية ؛
- أثر التمويل غير التقليدي على التضخم في الجزائر .

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

- **الجريدة الرسمية**

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20، 30 مارس 2016.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 49 ، لسنة 2018.

- **الكتب**

1. جبر هشام ، " **إدارة المصارف** " ، الشركة العربية المتحدة للتسويق ، مصر ، طبعة الثانية ، 2010.
2. خلف حسن فليح " **النقود و البنوك** " عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع ، الأردن ، دط ، 2006.
3. الزبيدي محمود حمزة ، " **إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني** " ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع إلأردن ، الطبعة الأولى ، 2002.
4. السيسي حسن صلاح الدين ، " **قضايا مصرفية معاصرة** " ، دار الفكر العربي ، مصر ، د ط ، 2008.
5. عبد الحميد عبد المطلب ، " **الائتمان المصرفي و مخاطره منهج متكامل** " ، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ، مصر ، دط، 2010.
6. عبد الله خالد أمين و الطراد إسماعيل إبراهيم، " **إدارة العمليات المصرفية المحلية و الدولية** " ، دار وائل للنشر ،الأردن ، الطبعة الأولى ،2006.
7. مارك بليث ، " **التقشف تاريخ فكرة خطرة** " ، ترجمة عبد الرحمن أياس ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت ، ط 434 ،2016.
8. ناشر عدلي سوزي "**مقدمة في الاقتصاد النقدي و المصرفي** " ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ، د ط 2007.

- **المذكرات**

1. إبراهيمي نوال ، بوعبيدي حياة ،" **ترشيد الإنفاق العام في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة** "، مذكرة لنيل شهادة ماستر قانون الجماعات الإقليمية ، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية ، 2017–2018 .
2. بن عزة محمد ، " **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج لانضباط بالأهداف** "، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009–2010.

1. الدغيم عبد العزيز، " **التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري** " ، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية ، جامعة تشرين ، سوريا ، المجلد 28، العدد 3، 2006.
3. سياري إكرام ،" **تقييم أداء الجهاز المصرفي الجزائري في الفترة 1990–2016**" ، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي ،جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة، 2018/2017.

4. شقال رابح ،" **استخدام التحليل الائتماني في التقليل من مخاطر منح القروض في البنوك التجارية** " مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص تأمينات و إدارة المخاطر، جامعة بومرداس ، 2016-2017.

➢ **المجلات**

2. عبادي محمد، " **تقييم كفاءة البنوك التجارية الجزائرية في منح الائتمان دراسة تحليلية** "، مجلة التواصل في الاقتصاد و الإدارة و القانون،جامعة عنابة،العدد 43، سبتمبر 2014.
3. عبادي محمد ،" **دراسة قياسية لمحددات السياسة الائتمانية للمصارف الجزائرية** "، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات، جامعة ميلة ، المجلد 3 ،العدد 2، ديسمبر 2017.
4. العبيدي زهرة خصير عباس ،" **سياسة التقشف تجربة مصر و اليونان و سبل تطبيقها في العراق** " ،المجلة السياسية و الدولية ،الجامعة المستنصرية، العراق ،العدد 33،2016.
5. عزوز علي، " **مكانة الجباية العادية في تمويل ميزانية العامة للدولة في الجزائر** "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة ب بوعلي ، الشلف ، المجلد 14، العدد 19 ، 2018.
6. موساوي سليم ، " **أثر التمويل عن طريق الائتمان المصرفي على الاستقرار النقدي في الجزائر** " ، مجلة معارف،جامعة بويرة ، عدد 19، سبتمبر 2015.

➢ **الملتقيات**

1. حسين رحيم ومحمود سليم ، " **استخدام الأساليب الكمية في ترشيد و اتخاذ قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية** "، الملتقى الوطني السادس حول الأساليب الكمية و دورها في إتخاذ القرارات الإدارية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة سكيكدة ، يومي 23- 24 نوفمبر 2008.
2. طالاس مسلم،" **دور القطاع المصرفي في نقل السياسة النقدية في سوريا** " ، ملتقى القطاع المصرفي العربي ، جامعة المأمون الخاصة للعلوم التكنولوجيا ، القامشلي ، سوريا ، 2009.

➢ **التقارير**

1. بنك الجزائر ،" **حوصلة حول التطورات النقدية و المالية لسنة 2017 و توجهات سنة 2018**" ديسمبر 2018.

ثانيا :المراجع باللغة الفرنسية

1. Bouaiche Soraya،Merabti Chahinez ، " **la gestion des risques du crédit bancaire en Algérie** "، mémoire en venu de l'obtention du diplôme de master ، option monnaie banque et environnement international، science économique ، université Abderrahmane mira ، Bejaia ، 2012 – 2013.

ثالثا : مراجع الانترنت

1. " **الموقع الرسمي للإذاعة الجزائرية** http://www.radioalgerie.dz" ، تاريخ الزيارة : 13/06/2019 ، ساعة الزيارة : 22:47سا.
2. " **الموقع الالكتروني** https://www.ennaharonline.com " ، تاريخ الزيارة 13/06/2019 ، ساعة الزيارة : 23:00 سا .
3. السقا محمد إبراهيم " **اقتصاديات التقشف** " ، الموقع الالكتروني https://www.alarabiya.net تاريخ الزيارة 2019/02/20 الساعة 20:53سا.